The reality of political empowerment of Iraqi women and ways to advance them Challenges ... and future prospects Analytical study from the point of political sociology

Prof. Dr. Hamdan Ramadan Mohamed
Mosul University / College of Arts / Department of Sociology
Hamdan1966@yahoo.com

DOI: 10.31973/aj.v1i139.1315

Abstract:

The research aimed to identify the role of Iraqi women in political life after 2003 and to know the extent to which women are able to assume responsibility in the political process and to determine the extent to which circumstances and the current situation affect the woman's desire for political participation، because the issue of women has become a global issue، and the issue of women's participation in political life is ranked Advanced indicators of the progress of democratic life in societies. The political empowerment of women is related to their legal legitimacy، which is participation in political decision-making processes، elections and voting in any society. We used the descriptive، historical and comparative approach in analyzing the research axes. Women، their participation and empowerment in political action in the new Iraq after 2003.

Key words: empowerment، politics، participation، women، democracy.

واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية وسبل النهوض بها التحديات... والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي

ا. د حمدان رمضان محمد
جامعة الموصل /كلية الآداب/قسم علم الاجتماع
Hamdan1966@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

استهدف البحث التعرف على دور المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد٢٠٠٣ ومعرفة مدى قدرة المرأة في تحمل المسؤولية في العملية السياسية وتحديد مدى تأثير الظروف والوضع الراهن على رغبة المرأة في المشاركة السياسية، لان قضية المرأة اصبحت قضية عالمية، وأصبح موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية يحتل مرتبة متقدمة من مؤشرات تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، فالتمكين السياسي للمرأة يرتبط بالشرعية القانونية لها، وهي الاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية، والانتخابات، والتصويت باي مجتمع، واستعمل الباحث المنهج الوصفي، والتاريخي، والمقارنة في تحليل محاور البحث،

وتوصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها قد تغيرت وبشكل ملحوظ مستوى ومكانة ووضع المرأة ومشاركتها وتمكينها في العمل السياسي في العراق الجديد بعد ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: التمكين، السياسية، المشاركة، المرأة، الديمقراطية.

❖ **المقدمة.**

إنَّ قضية المرأة أصبحت اليوم قضية عالمية، وأصبح موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية يحتل مرتبة متقدمة من مؤشرات تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، فالتمكين السياسي للمرأة يرتبط بالشرعية القانونية لها وهي الاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية والانتخابات والتصويت وغيرها (رجائي واخرون، ٢٠١٨: ص٣).

لذا فإنَّ موضوع مسالة المرأة تتعاظم ونالت اهتمام المجتمعات والهيئات الدولية والمؤسسات والساسة وعلماء الاجتماع في الالفية الثالثة والعقود الماضية، وجرت النقاشات والمؤتمرات الأكاديمية حول تفعيل دور المرأة وتحسين مكانتها، وتنوعت البرامج والخطط التي تطورها وتؤهلها لما تعددت الحلول والمقترحات لكثير من العقبات التي تواجهها، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي فرضت عليها، وإذا كان القرن العشرون هو قرن تحرير الشعوب، فإنَّ القرن الحادي والعشرين هو قرن النساء، كما أطلق عليها جمع من العلماء الاجتماع في العالم، قرر تحرير المرأة من العادات والتقاليد وسلطة المجتمع الذكوري، وزيادة مشاركتها السياسية (الراشدي،٢٠١١:ص١).

فضلاً عن ذلك باتت تمكين المرأة واهتماماتها تشغل حيزا واسعا من الاهتمام عالميا ومحليا، إذ ارتبط التمكين السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للمرأة بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تروم الوصول نحو الديمقراطية، لذ اصبحت الظاهرة عميقة متأصلة بالحياة الاجتماعية قوامها النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي للفرد والمجتمع، والابتعاد عن الثقافة السائدة التي تحول المرأة الى كائن محبط مهمش فاقد لأبسط حقوق الانسانية.

إنَّ قضية التمكين السياسي للمرأة صارت منهجا وممارسة في أغلب المجتمعات الإنسانية، بل غدت مطلبا تنمويا مهما من مطالب التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية الشاملة في رأس المال الاجتماعي التي تسعى الدول الى بلوغها وتحقيقها(محمد،٢٠١٩:ص١).

وقد كثر الحديث مؤخرا عن التمكين السياسي والتجديد الديمقراطي كحجري الزاوية في معالجة الاختلالات في مجالات التربية وقضايا المجتمع، وأصبح نسمع مصطلحات مثل التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والثقافي، والإعلامي،

والحقوقي وغيرها من مجالات التمكين، فماذا نقصد بالتمكين وبالتمكين السياسي على وجه التحديد(سعيد،٢٠٠٥).

والتمكين في معناه العام هو إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنميط النساء والفئات والمهمشة وتضعهن في مراتب أدنى (بن يزه،٢٠٠٩: ص٢٥)، والتمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استعمال موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا، ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية(حبيطوش،٢٠١٤ /٢٠١٥: ص٦٠٥).

وبناء على ذلك فإنَّ هذا البحث تأتي محاولة لتوضيح دور المرأة وبيان اهميتها كشريكة أساسية مع الرجل في المجتمع من خلال تمكينها في ممارسة دورها الحقيقي من البيئة الاجتماعية، وحل مشاكلها التي قد تعترض طريقها ونهوضها، إذ إنَّ أي نهضة أو مشروع حضاري لا يمكن أن تنجز أو تبلغ أهدافه من دون اشراك كافة مكوناته وفئاته وشرائحه، وأنَّ المرأة أحد هذه الفئات الاجتماعية التي تشكل نسبة كبيرة من الهرم السكاني في المجتمع فلا بد من الاهتمام بها وإعطائها الدور الأساسي في قيادة المجتمع وإدارته. وعلية قُسِمَ البحث الى عدة محاور منها:

اولا: الإطار المنهجي للبحث.

❖ **إشكالية البحث.**

على الرغم من مرور اكثر من قرنين إلاَّ أنَّ من الملاحظ ان الدعوة الى تحرير المرأة العراقية مازال يعاني الكثير من المشاكل، إذ إنَّ جوانب كثيرة منه مازالت تتخلله عديد من المشاكل نفسها التي كانت موجودة في السابق، كانتشار الامية وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ومستوى الحقوق الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك إلاَّ أنَّه لا يعني أنَّها لم تشهد أي تحسن بل قد لوحظ بعض التحسن في بعض جوانب معينة ولكنَّه محدودة، لاسيما في المناطق الحضرية من حيث مستوى التعليم، والمشاركة بين الرجل والمرأة في الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. فضلاً عن ذلك فقد شهدت المرأة العراقية كثيرا من الحرمان والغبن في حقوقها ودورها في المجتمع، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢٠ الى وقتنا الراهن حيث تمثلت بالحروب المتوالية، والحصار الاقتصادي، والنزاعات الداخلية والحروب الاهلية، فضلاً عن فقدان الأمن والأمان وصور الإرهاب بالمجتمع العراقي كل ذلك جعلها تعاني من تراجع والتمييز والتهميش في المجتمع.

وفضلا عن ذلك كثرة المشكلات والظروف الاجتماعية الضاغطة والصعبة التي مر بها العراق، مما جعلها تعاني من تحقيق ذاتها ورغبتها بالإسهام في تطوير المجتمع، وتقدمه وحل مشاكله من جهة، ومن جهة أخرى عدم تحررها من النظرة السلبية التي تواجهها نتيجة العادات والتقاليد التي حجمت من تطلعاتها، وطموحها، واسهاماتها الحقيقية في صنع القرار السياسي، ومشاركتها في العملية السياسية الفعلية في الحياة السياسية، وتقدم دورها في التغيير، والتحديث ،والتطور في المجال السياسي مع الرجل في بناء الدولة، وهذا ما لا يمكن معالجتها إلاَّ عن طريق تمكين المرآة اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا، وسياسيا، ومن هذا المنطلقات نرى أنَّ الموضوع يستحق البحث والدراسة.

❖ **تساؤلات البحث.**

يحاول الباحث في هذا البحث طرح مجموعة اسئلة لغرض الإجابة عليها للتعرف على اهم المسائل المتعلقة بالتمكين السياسي المرأة بالمجتمع العراقي المعاصر، منها:

ماذا نقصد بالتمكين الساسي للمرأة؟ ماهي مكانة السوسيولوجية للمرأة في العراق؟ ما طبيعية التمكين السياسي للمرأة العراقية في الحياة السياسية؟ هل للمرأة العراقية دور فعال ومؤثر في العملية السياسية؟ ما شكل التمكين السياسي الذي مارسته المرأة العراقية قبل التغيير السياسي وبعده في الحكم بالعراق؟ هل أثرت التحديث او التغيير السياسي في العراق على دور وطموح المرأة في العملية السياسية؟

فضلا عن ذلك إلى أى مدى تصلح المرأة لإشغال المناصب السياسية، والقيادية بالمجتمع؟ هل للأحزاب السياسية دور في تشجع انخراط المرأة في ممارسة العمل السياسي والحزبي بشكل كبير بالدولة العراقية في الوقت الحاضر؟ ماهي المهام المناط بالمرأة في الوظائف السياسية؟ هل تم تغيير التشريعات القانونية في العراق بحث تسهل مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ ماهي طبيعة الوضع السياسي للمرأة في الدساتير العراقية المختلفة على اختلاف الانظمة السياسة التي مرت في حكمت العراق؟ ما هي اهم معوقات او العقبات التي تعترض تمكين المرأة العراقية سياسيًا؟ ماهي اليات تمكين وتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية؟ كيف يمكن أن يكون مآل التمكين السياسي للمرأة العراقية في المستقبل؟

❖ **أهداف البحث.**

يسعى البحث الى تحقيق عدة اهداف رئيسة منها:

١. التعرف على واقع تمكين المرأة العراقية سياسيا من منظور سوسيولوجي.
٢. معرفة مدى قدرة المرآه في تحمل المسؤولية في العملية السياسية.
٣. تحديد مدى تأثير الظروف والوضع الراهن على رغبة المرأة في المشاركة السياسية.
٤. تشخيص المعوقات السياسية التي تواجهها مشاركة وتمكين المرأة في الحياة السياسية.

٥. تقديم رؤية مستقبلية لإبراز الدور الايجابي للمرأة العراقية في مجال العمل السياسي في الدولة.

❖ **اهمية البحث.**

تتمثل اهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية في غاية الاهمية تتعلق بشريحة واسعة من المجتمع، الا وهي قضية تمكين المرأة سياسيا بوصفها عنصراً فعال في الحياة الاجتماعية، وطموحها في صنع القرار، ومشاركتها في الحياة السياسية مع الرجل في بناء الدولة، وذات دور أساسي في البناء الحضاري للمجتمعات. فضلا عن ذلك يعد موضوع التمكين من الموضوعات المهمة والحيوية في مجال الشخصية، إذ ينظر اليه الباحثون على أنَّه من سمات الشخصية الإيجابية، والمرغوب فيها لأنه تنطوي على مشاعر المشاركة، والتعاون، وتدعيم العلاقات الاجتماعية، وأشكال التفاعل الاجتماعي المرغوب فيه بين مختلف الجماعات التي تعيش في مجتمع واحد.

فضلاً عن ذلك يعد موضوع التمكين المرأة من المواضيع الهامة التي اهتم بها علماء الاجتماع ودراستها، وأخيرا تكمن اهمية البحث في النتائج او الاستنتاجات التي سوف يسفر عنها البحث التي تعد مؤشرات يمكن ان يستفاد منها متخذي القرار من المسؤولين والأحزاب السياسية في المؤسسات الدستورية والسيادة في إدارة الدولة وغيرها من المؤسسات المهتمة بالعمل المرأة التي تقدم البرامج والأنشطة التي تسهم في تنمية السمات الايجابية لدى المرأة. كما تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وتطبيقية تتمثل في الاعتبارات العلمية في أنَّ البحث تكمن في مواجهة التحديات والمعوقات التي تحول من دون فعالية المرأة في الكل الاجتماعي، وتتضح كذلك من خلال تنمية المعرفة الاجتماعية المتخصصة، في حقل علم اجتماع المرأة، وفتح ميادين جديدة حول الموضوع للباحثين ودراستها.

فضلاَ عن أهميتها كونها تساهم في بناء قاعدة بيانات ومعلومات عن طبيعة مشاركة السياسية للمرأة العراقية، ومظاهر هذه المشاركة على مستوى المؤسسات التمثيلية المنتخبة والأحزاب السياسية، وفي تولي المناصب القيادية في الحكومية، وفي الوظائف العامة في الدولة، وحتى التمثيل على مستوى المنظمات غير الحكومية وفي مواقع اتخاذ القرار. أمَّا الاعتبارات العملية، فإنَّ أهمية هذا الموضوع تنبع من كون مظاهر المشاركة السياسية للمرأة العراقية وأن ترتبط بطبيعة حالة السلطة السياسية، فأنها ينبغي أن تطرح في إطار أوسع وأعم واشمل وهو التنمية السياسية.

❖ **مفهوم التمكين السياسي للمرأة.**

<u>يقصد بالتمكين لغة</u>: انه "التقوية والتعزيز" وفي القاموس المحيط نجد تمكن فهو" مكين والاسم المتمكن"(ابادي،٢٠٠٨: ص٨٣)، هو مصدر للفعل (مكّن) والمكان عند أهل اللغة

هو الموضع المادي للشيء، ونستطيع بصفة عامة أن : إنَّ التمكين لغويًا "يعني جعله قادرًا على الشيء"(معجم اللغة العربية،١٩٦٠).

وفي القران الكريم نجد ان لفظ التمكين ورد في كثير من المواضيع منها في قوله تعالى في يوسف علية السلام (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ) (سورة يوسف، لأية/٥٦). وقوله عن ذي القرنين (إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا) (سورة الكهف، اية/٤٨). وفي مجمل القول اللغوي يختصر التمكين في كونه "يجعل من صاحبه ذا منزلة ورفعة عند الناس"، وعندما ننتقل الى الكلمة المركبة تمكين سياسي فهذا يجعلنا نقراها بانها" محاولة اعطاء الفرد والجماعة مكانة سياسية يحقق من خلالها ذاته في المجتمع"(عميمر، ٢٠٠٨/٢٠١٩: ص١٥-١٦).

التمكين اصطلاحا: يشير مصطلح التمكين إلى: "عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاحتياجات إلى أفعال ونواتج"(عاطف،٢٠١٤). فضلا عن ذلك، يعني مفهوم التمكين" امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله من هنا فإن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يختصره مفهوم "تعزيز القدرات"(مطيع ،٢٠٠٤).ويُعرّف مفهوم تمكين المرأة(Women's Empowerment) بأنّه" العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها قوةً تُمكّنها من السيطرة على حياتها"(مروان،٢٠٢٠:ص١-٣).

في حين اشار (كايت يانغ) أنّ تمكين المرأة هو "عملية تغيير شامل للعمليات المسؤولة عن رفع مكانة المرأة في المجتمع بمساعدة الدولة والمجتمع ودعمهما، والتركيز على أهمية السياسة والعمل الجماعي، لتمكينها من وضع جدول أعمالها وأهدافها بنفسها، وزيادة قدرتها على السيطرة على حياتها". بينما يعرف (شكي) التمكين السياسي:" Political empowerment" بانه" عملية تهدف الى رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرآة والرجل من أجل إحداث تغيير بالمجتمع "(شكي،٢٠٠٢: ص١٠٦).

بينما يعرفه تقرير التنمية الانسانية:" على أنَّه وصول المرأة الى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في تصنع القرار ووضع السياسات"(الامم المتحدة تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٢). ويعرفه (بلول) بانه" تمكين المرآة الى تقوية النساء في المجتمعات وومن ثمَّ منحها مصادر القوة لتكون عنصرا فعالا ومؤثر في عملية صنع القرار"(بلول،٢٠٠٩: ص٦٥١). في حين عرفه (خليفة) مفهوم التمكين السياسي بأنَّه" مفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة على ارض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة الساسية في نشاطات

المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية وكاتبها الادارية، اي ايصالها لمواقع اتخاذ القرار في المجتمع"(خليفة، ٢٠١٨: ص٦).

ويعرف(عميمر) التمكين السياسي:" هو عملية تساهم في تدعيم المرآة سياسيا بواسطة منظومة تشريعية تسمح لها بممارسة حقوقها السياسية والقانونية وتحقق لها المساواة او المناصفة مع الرجل من خلال الوصول الى مختلف مراكز صنع القرار والمشاركة في رسم ووضع السياسات العامة"(عميمر، مصدر سابق: ص١٨). وكذلك يمكن تعريف التمكين السياسي: "بأنه عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على إشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استعمال موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدًا" (عواد،٢٠١٠).

كما يعرف التمكين السياسي بأنَّه "يعمل على تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وتملك النساء القوة السياسية والمعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار" (قنديل،٢٠٠٥: ص١٢). أمَّا تعريف التمكين السياسي للمرأة باللغة الانجليزية فجاءت في بعض القواميس على النحو الآتي:

By Cambridge dictionary: "The process of gaining freedom and power to do what you want or to control what happens to you" (By Cambridge dictionary.org).

By oxford dictionaries: "Authority or power given to someone to do something"; The process of becoming stronger and more confident، especially in controlling one's life and claiming one's rights" (en oxford dictionaries.com).

واخيرا يمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة فهي: "جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلا في التغيير، أي إنَّ مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كّلها والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية"(احمد، ٢٠١٣).

أمَّا تعريفنا الإجرائي للتمكين السياسي للمرأة في حدود هذا البحث: فهي إتاحة الفرصة للمرأة في ممارسة حقها في التصويت وصنع القرار السياسي، وانخراطها في النظام الساسي من خلال المشاركة السياسية بعد امتلاكها للمعارف أو الثقافة والإدراك السياسي، بحيث يُمكّنها من تمثيل الحكومات محلياً ودوليّاً من خلال عدد المقاعد التي تحتلها في السلطة التنفيذية والتشريعية وفي الوظائف العامة.

❖ **منهجية البحث.**

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية والمنهج المتبع فيه هو منهج الاستدلالي، والاستقرائي، والاستنباطي، فضلا عن ذلك استعمال المنهج التاريخي، والمقارن لمعرفة ادبيات الخاصة بمجال تمكين المرأة في العمل السياسي.

❖ **فرضية البحث.**

تقوم فرضية البحث على: "أنَّ المرأة لديها الطموح والتأهيل والقدرة على الانخراط في الحياة السياسية، على الرغم من التحديات المجتمعية التي تواجهها، وأنَّ تمكينها سياسيا ضرورة إنسانية لدعم هذه الشريحة لممارسة دورها ونشاطها السياسي مع الرجل بالمجتمع"

ثانيا: نماذج من الدراسات السابقة.

حاولنا في هذا البحث الإشارة الى بعض من اهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية في مجال تمكين المرأة سياسيا، ومنها:

١- دراسة دكتور مصطفى الناجي (٢٠١٩) المعنونة "التمكين السياسي للمرأة – مفاهيم ومعوقات ومزايا "حالة العراق"" وهدفت الدراسة التعرف على واقع التمكين السياسي للمرآه العراقية، وتحديد حجم التمثيل النيابي للنائبات في مجلس النواب العراقي للدورات الانتخابية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠-٢٠١٤) وكيفية توزيع النائبات في الجان البرلمانية، ومعرفة معوقات التمكين السياسي، وتوصل الباحث إلى أنَّ غالبا ما ينظر الى النساء العاملات في السياسية من حول العالم بأنهن أكثر صدقا وتجاوبا مقارنة بأقرانهن من الرجال.

٢- دراسة نبيلة عدان (٢٠١٩) المعنوية" التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع والرهانات" سعت هذه الدراسة لتناول التجربة الجزائرية في مجال التمكين السياسي للمرأة كونها من الدول التي نادت مرارا بأهمية انصاف المرأة، وتفعيل مشاركتها في العملية السياسية وتعزيز فرص وجودها في المجالس المنتخبة، وهذا الطرح لطالما سطر في دساتيرها وبدا جليا من خلال القانون العضوي (٠٣/١٢) المتضمن نظام الحصص أو ما يعرف بنظام "الكوتا" النسائية.

٣- دراسة دكتور باسم كريم سويدان(٢٠١٨) المعنونة" تمكين المرآه سياسيا في الديمقراطيات الناشئة- المرأة العراقية نموذجا" وهدفت الدراسة التعرف على التمكين السياسي للمرأة العراقية، حيث استطاعت المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تحقيق بعض المنجزات في مجال حصولها على حقوقها السياسية منها قرار نظام الكوتا في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أوضاع المرآة العربية بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص ما زالت غير مرضية، فهي تتعرض لشتى أنواع التمييز في

مجالات الحياة، كما أنَّ تفعيل دور المرآة وتمكينها سياسيا يتطلب وضع سياسات وبرامج تساعد المرآة في الوصول الى مواقع السلطة وضع القرار.

٤- دراسة أزروال يوسف (٢٠١٦) المعنونة" التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات الساسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة" هدفت الدراسة التعرف على واقع تمكين السياسي للمرأة في الجزائر عبر عملية الاصلاحات المباشرة من طرف الدولة، ومقارنة قضية التمكين السياسي كما وردت في الاتفاقيات والعهود الدولية، وكذلك معرفة التطورات الإحصائية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فضلا عن تحليل اهم ما جاء به برامج الاصلاحات السياسية والوقوف عند معوقات الممارسة السياسية للمرأة.

٥- دراسة عصام بن الشيخ (٢٠١٠) المعنونة" تمكين للمرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرض والقيود" عالجت هذه الدراسة مفهوم الكوتا ومدى ملاءمة للنظم المغاربية ودور ومكانتها في بناء التجربة الديمقراطية المغاربية الناشئة، فضلاً عن الضغوط الدولية باتجاه زيادة فرص تمكين المرأة المغاربية –الاسباب والنتائج، واخيرا مقتضيات إصلاح الأوضاع السياسية للمرأة المغاربية (عميمر، مصدر سابق: ص٧).

٦- صابر بلول (٢٠٠٩) المعنونة:" التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، وهدفت الدراسة التعرف إلى واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسياً، من خلال دراسة قضية المرأة كما وردت في القرارات والتوجهات الدولية أولاً ثم تحليل المعوقات التي تواجه المرأة بالمشاركة السياسية لها، واستعملت لذلك المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي لدراسة قضية التمكين، وانتهي الدراسة إلى استنتاج استراتيجية مقترحة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية.

٧- دراسة الدكتور مصطفى كامل السيد (ب. ت) المعنونة" التمكين السياسي للمرأة العربية" ورقة مقدمة الى برنامج الامم المتحدة الانمائي، وتناول من خلالها الوضع الراهن للتمكين السياسي للمرأة العربية كما تناول أسباب العجز في تمكينها، وأعطى جملة من التوضيحات والحلول التي تساهم في تحقيق التنمية المنشودة. فضلاً عن ذلك هناك دراسات كثيرة في أغلب البلدان العربية والاجنبية تناولت موضوع تمكين المرأة سياسيا من جوانب مختلفة، لاسما من الناحية الاجتماعية، والقانونية، والسياسية، والتحديات والمعوقات التي تواجهها المرأة في المجتمع (حبيوطش، مصدر سابق: ص صاد).

ثالثا: التمكين السياسي للمرأة- مقاربة معرفية من منظور سوسيولوجي.

يتضمن هذا المحور التحليل الاجتماعي لفكرة تمكين المرأة سياسيا من خلال عدة جوانب، منها:

١. التطور التاريخي لدور المرأة سياسيا بالمجتمع.

يعود اشتغال المرأة العربية بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص في العمل السياسي والاجتماعي الى قدم الحياة، إذ عاشت المرأة في بلاد ما بين النهرين مراحل مختلفة في معترك الحياة، فكانت لها مكانة مرموقة لم تصل لها نظيراتها الا بعد عناء طويل، لكنها عانت ايضا من الظلم والتهميش سنين طوال وأثرت على الحضارات المختلفة على مر العصر(الشيخلي،٢٠١٦)، كما ظهرت في حضارة وادي الرافدين تشريعات اجتهدت لتشكيل نوعا من الحماية الحالية للمرأة، ففي شريعة (اور نمو)عدد من المواد القانونية تعالج حقوق المرأة وشؤونها العائلية. وخصصت شريعة حمورابي أكثر من ثلاثين مادة قانونية وشؤون الأسرة والمرأة بالذات (عقراوي،١٩٧٨: ص٦٠)

فضلا عن ذلك نجد في العصور ما قبل الاسلام (بلقيس) ملكة سبأ التي تولت أمور الحكم والقيادة والعمل السياسي بفضل ذكائها ورجاحة عقلها والجرأة والشجاعة (بادي، ٢٠٠٥: ص١٠٢). وكذلك الحال بالنسبة (زنوبيا ملكة تدمر) في سوريا (مملكة تدمر"، www.wikipedia .org). وملكة (كليوباترا) في مصر القديمة وغيرها من النماذج في بالحضارات القديمة

فضلاً عن ذلك كانت المرأة كانت عند الاغريق محتقرة مهنية حتى سموها رجسا من عمل الشيطان (عنتر،٢٠٠٣: ص٢٣). كما كانت مكانة المرآة في حضارة الصين تحتل المنزلة الدنيا في المجتمع (باسيلي، د. ت: ص٣٢٤)، أمَّا المرأة عند الرومان فكانت محرومة من حقوقها السياسية جميعها ومعظم حقوقها الاجتماعية، وقد قال فقهاء الرومان إنَّ: "" المرأة مهيأة بالفطرة للعناية بأمور البيت والرجل للأعمال العامة والخارجية""(فهمي،١٩٤٧: ص١٤٧).

في حين مكانة المرأة في عصر ما قبل الإسلام أي عصر(الجاهلية) فكان المجتمع يكره النساء كرها شديدا، ومرت وضع المرأة في الجاهلية بمراحل متفاوتة ومتناقضة (محمد، مصدر سابق: ص٣٤). في حين جعلت الإسلام يهتم بالمرآة ومشاكلها في المجتمع الجديد ويولى لها عناية خاصة وجعلها تنال حقوقها كاملة من دون التباس او غموض (كيال،١٩٨٢: ص٦٣).

لذا نرى للمرأة في عهد الرسول محمد (ص) نالت دورا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية إذ نجد السيدة (عائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها لها الأثر الكبير في امور سياسة الدولة الاسلامية خاصة بعد وفاة النبي الكريم بحيث كان الصحابة يستشرونها في أي عمل ويأخذون برأييها، كما نجد أيضا(فاطمة) بنت النبي و(شجرة الدر) زوجة الملك نجم الدين الأيوبي التي يشهد لها التاريخ ايضا، بحيث ارتفع شانا بعدها اعتلى زوجها عرش

السلطنة الأيوبية عام(١٢٤٠م) في مصر واصبحت تدير أمور المملكة في أثناء غياب زوجها، فضلاً عن ذلك ست الملك بنت الخليفة العزيز بالله الفاطمي التي كانت تدبر شؤون الدولة وتوطيد دعائمها ببراعة وحزم، إذ أعادت النظر في القطاعات جميعها والمنح التي كان قد قررها أخوها الحاكم قبل موته التي اصبحت كاهلا على موارد الدولة، فالقت معظمها وردت ما ابطله(نور،٢٠٠٦: ص٣٣).

بينما قطعت مكانة المرأة في النصف الثاني من القرن العشرين خطوات واسعة نحو تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية مع الرجل(دوجان،٢٠١٥)، وحققت الكثير من المكاسب في المجالات العمل والنشاط السياسي، وبدأ المحافل الدولية منذ عام(١٩٧٢)على وجه الخصوص تهتم بقضايا المرأة، فأعلنت الجمعية العامة للام المتحدة عام (١٩٧٥) سنة دولية للرماة، كما أعلنت المدة من(١٩٧٦-١٩٨٥) عقدا دوليا للمرأة، ثم اعتمدت الاتفاقية الدولية للقضاء على اشكال التمييز كافة ضد المرأة في عام(١٩٧٩)، واعتمد مؤتمر نيروبي الدولي عام(١٩٨٥) الاستراتيجيات المرتقبة النهوض بالمرأة خلال الفترة(١٩٨٦-٢٠٠٠)، واكدت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام سنة(١٩٨٩)، وفي خطتها المتوسطة للعوام(١٩٩٠-١٩٩٥) على ضرورة تحسين اوضاع المرأة(الامم المتحدة،١٩٩٦: ص٦).

كما أكد مؤتمر الخاص بحقوق الانسان الذي عقد في فيتنام عام (١٩٩٣) مجددا على ضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق كافة، وضرورة مكافحة التمييز القائم في المجالات كافة على اساس النوع، كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاكن (١٩٩٥) على دور المرأة ويعدها عنصرا حيويا في استراتيجية بناء المجتمع وحل مشاكلها (العطية،١٩٨٨: ص٢٥). في حين كان لمؤتمر الدولي الرابع الذي عقد في بكين عام (١٩٩٥) لتقيم مدة التقدم الذي أحرزه المرأة في البلدان المختلفة، ولتعبئة الجهود كافة في سبيل النهوض بها وتعزيز مكانتها ودورها بالمجتمع (محمود،١٩٩٧: ص٣٢).

فضلاً عن ذلك فلا بد من الاشارة إلى أنَّ تمكين السياسي للمرأة في المجتمع الغربي بدأت بنضال شاق نستطيع القول انه انطلق مع شرارة الثورات الغربية التي اعادت النظر في القيم الموروثة وطرحا في الساحة الغربية قضايا عديدة من بينها مسالة توسيع الاقتراع لكل فئات المجتمع وصولا الى ضرورة تمتع المرأة بهذا مثل اقرانها من الرجال ولقد بدأت المطالبة بهذا في القرن التاسع عشر من قبل الحركات النسوية البريطانية والامريكية وبشكل خاص من طرف الشريحة النسائية المتعلمة (رجائي، مصدر سابق: ص١٤-٢٥).

ويعد ظهور فكرة كتاب(اثبات حقوق النساء) للباحثة(ماري ولستون كرافت) من احد اهم الكتب المساهمة في ظهور وانتشار الفكر النسوي، فضلاً عن ذلك بعد فترة تم اندلاع (حركة تحرير المرأة) في الستينات القرن الماضي بالولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية اطلق اسم نسوية الموجة الاولى على حركة النساء القديمة، واعلن عن بداية نسوية الموجة الثانية، وتطور مفهوم النسوية بعد ان اقحم في ميدان العلاقات السياسية والتمكين من خلال مفاهيم الجنس والنوع وعبر النظرية النقدية وابحاث السلام والدراسات الانمائية في ثمانينات القرن العشرين(جندلي،٢٠٠٧: ص٣٣٧).

وتعد نيوزلندا اول دولة سمحت للمرأة بالتصويت، وذلك سنة١٨٩٣، وساهمت الثور البلشفية في روسيا ١٩١٧في الترويج وترسيخ مساواة المرآة، وتقلدت(الكسندر كولنتاي) الوزراء كأول امرأة في العالم تشغل منصب وزير، وعدلت الولايات المتحدة الامريكية دستورها لتسمح للمرأة بالتصويت عام ١٩٢٠ وهو العام الذي تم فيه منح المرأة حق التصويت في عشر دول بما فيها اليونان وايطاليا وسويسرا، اما دولة الاكوادور فقد كانت اول بلد في امريكا اللاتينية تعترف بحقوق المرأة السياسية في ١٩٢٩، وعي المكسيك حصلت المرأة على حق التصويت في عام ١٩٥٣، وفي اسيا كانت منغوليا اول بلد تمنح المرأة حق التصويت وقد كان ذلك عام ١٩٢٣،اما في اليابان وكوريا الجنوبية فقد كان ذلك عام١٩٥٤(ربابعة،٢٠٠٥:ص١٧٤).

في حين بادرت النساء في العالم العربي متأثرا بالتطور في العالم الغربي طول القرن العشرين الى تشكيل جماعات بقصد الاعراب عن الراي السياسي والاجتماعي والثقافي، وفي الثمانينات شهدت انتشار للأبحاث والكتب التي سلمت تماما بحق المرأة في الاستقلال الذاتي، واقرت لوجودها كقوة سياسية اقتصادية فاعلة وقادرة على النضال والدفاع والتعبير عن حياتها وعن مستقبل المجتمع الذي انتمى اليه (ابو بكر،٢٠٠٢: ص٨٠). ومن المثير للاهتمام أن قضية تمكين المرأة كانت أحد الموضوعات الرئيسية في الإصلاح السياسي الذي نوقش خلال القمة العربية في تونس في مايو ٢٠٠٤ وناقش القادة العرب لأول مرة قضية النهوض بالمرأة العربية عنصر أساسي في التنمية السياسية والاقتصادية في العالم العربي (Rowaida ALmaaitoh،22-1pp :2011).

علاوة على ذلك، أنشأت جامعة الدول العربية لجنة المرأة في امانة الجامعة في اوائل السبعينات من القرن العشرين واعتمدت الاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ بالموافقة على برنامج التعاون العربي، حيث أولويات النهوض تمت الموافقة على النساء العربيات من قبل الاجتماع الوزاري العربي الرفيع المستوى في الأردن في١٩٦٦ ركز الاجتماع الوزاري العربي الرفيع المستوى على ثلاثة مجالات رئيسية؛ المجالات الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية وأقامت البلدان أشكالا مختلفة من الوزارات والمؤسسات الوطنية من أجل المرأة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، مثل فلسطين والجزائر ومصر والعراق.

وقد نجحت المنظمات في الشروع في التعديلات في بعض القوانين، في رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نتيجة لهذا تأسست منظمة المرأة العربية (AWO) عام ٢٠٠٣ فهي منظمة حكومية دولية أنشئت تحت مظلة الجامعة العربية الدول في مصر. خرج من إعلان القاهرة الذي أصدرته المرأة العربية الأولى مؤتمر القمة بالقاهرة عام ٢٠٠٠، أصبح حقيقة بإعلان تأسيس العرب منظمة المرأة (AWO) في مؤتمر القمة العربية الثانية للمرأة في الأردن عام ٢٠٠٢ م. كما تم إطلاق الاستراتيجية الإقليمية للنهوض بالمرأة العربية من جلالة الملكة (رانيا العبد الله) في تلك القمة (عبد العاطي،٢٠١٩).

ومن ثم انعكس اتجاه تطور قضايا المرأة في جميع هذه المؤتمرات إجراءات وتدخلات مبكرة تركز على مساواة المرأة في التنمية، خاصةً في ما يتعلق بآليات النهوض بالمرأة، ومن ثم انضمت معظم الدول العربية إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وعلى الأخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة حاليًا، ومن المثير للاهتمام أن موضوع تمكين المرأة كان أحد الموضوعات الرئيسية للإصلاح السياسي الذي نوقش خلال القمة العربية في تونس في مايو(٢٠٠٤)الذي ناقشت فيه معظم الدول العربية –لأول مرة– قضية النهوض بالمرأة العربية كعنصر أساسي والتطور السياسي والاقتصادي للعالم العربي حيث التركيز على تحديث الدولة للعديد من الدول العربية في وضع المرأة العربية إذ اعتمدت العديد من الدول على الدساتير لكي يشكل ضمانًا لحقوقها المختلفة في التمكين(shiref zuher، 2003).

وبهذا أخذ دور المرآة في تنامي مستمر في السنوات الأخيرة وامتد الى العديد من المجالات، بعدما دُعِمَ من طرف العديد من المكاسب والحقوق السياسية والاجتماعية والمهنية، وأن للمرأة العربية بشكل عام والمرآة العراقية بشكل خاص مشاركات تاريخية قوية وناجحة لاسيما في أثناء الاستعمار الغربي للمنطقة العربية، نضالها الى جانب الرجل لتحقيق الاستقلال الوطني (عميمر، مصدر سابق: ص٢٦).

أمَّا في العراق كانت البدايات الفعلية للحركة النسائية على مستوى السياسي كانت في الثلاثينيات، وقد ترافقت مع حركة نمو الحركة الديمقراطية المحاربة للاحتلال البريطاني، إذ تميزت هذه المرحلة ببروز العديد من التنظيمات التقدمية، إي نشوء تنظيمات نسائية ذات وجه ديمقراطي مميز، وذات منطلقات تقدمية شاركت في مختلف النضالات القومية والوطنية والاجتماعية (مطر،١٩٨٢: ص٩).

وفي هذا الاتجاه قامت السلطة العراقية بتأسيس الاتحاد العام لنساء العراق في عام ١٩٧٢، وكذلك ما شهد العراق من احداث خطيرة للمدة(١٩٨١-٢٠٠٣) تمثلت بشكل اساس بالحرب العراقية الايرانية ،ثم تلتها حرب الخليج الأولى وما شهدتها من صراعات عسكرية دموية ارتبطت بالعقوبات الاقتصادية، فإنَّ مثل هذه الإشكاليات لابد من أن يكون لها تأثير كبير على حالة المرأة العراقية(مثنى،١٩٩٨:ص٦)، كما أنَّ دور المرأة في الحياة السياسية أصبح أكثر فاعلية بعد ٢٠٠٣ عن طريق نظام (الكوتا) أدى الى دخول المرأة في البرلمان ومشاركتها في الحياة السياسية والترشيح للانتخابات البرلمانية والمحلية وإدارة الشؤون التي تخص مجتمعنا بنسبة توصل الى اكثر من (٢٥%)، إلاَّ أنَّها مازالت ليست كبيرة مقارنة بمشاركة الرجل(محمد،٢٠١٨: ص٤٢-٤٣).

وعلى الرغم من كل الجهود التي كانت تبذل لتحقيق تساوي الفرص بين المرأة والرجل لا تزال الفجوات بين الجنسين كبيرة في مختلف المجالات، ولا يزال يتعين على المرأة في كثير من البلدان العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص أن تقطع شوطا طويلا للحصول على حقوقها.

٢. الاتجاهات النظرية المفسرة لتمكين المرأة.

سنتطرق في هذا المحور الى اهم النظريات النسوية بشكل مختصر في التمكين السياسي منها:

ا- النظرية النسوية الليبرالية.

ترتكز هذه النظرية على المعتقدات التي جاءت بها في عصر التنوير التي تنادي بالأيمان والعقلانية والايمان بإنَّ المرأة والرجل يتمتعان بالملكات العقلية الرشيدة نفسها والإيمان بان العلم وسيلة لتغيير وتحويل المجتمع والإيمان بمبد الحقوق الطبيعية، كما ان هذه النظرية تؤمن بتكامل الادوار بين الجنسين، ويرى(تونغ) ان الاتجاه النسوي هو أفضل المداخل لمعرفة الافكار النسوية واسسها (المساعدة،٢٠٠٠: ص١٢).

ب- نظرية النسوية الاشتراكية.

ترى النسوية الماركسية التقليدية أنَّ سبب اضطهاد النساء وتسليط الظلم عليهن متأصل من النظام الاقتصادي الاستغلالي فما ينبغي القيام به حسبها هو إزالة الرأسمالية من أجل تحرير المرآة وبطبيعة الحال لرجال كذلك فحاولت النساء الماركسيات فما بعد توسع آفاقهن في تفسير الاضطهاد النسوي ليتضمن مجتمعات ما قبل الرأسمالية وما بعدها. (جندلي، مصدر سابق: ص٣٣٩). فضلا عن ذلك نجد هذا الاتجاه سلم بانَّ جل التناقضات ونجاح الثورات الاشتراكية هو أمر حتمي لابد منه من أجل الغاء أشكال التمييز بالمجتمع جميعها وذلك من خلال تبني فكرة (تنمية الوعي) عن طريق وجود نظرية للمرأة تسير مع الدعوة الى

الثورة الاشتراكية ومساعدة النساء على فهم خصوصية الاضطهاد، وانعكس ذلك في صورة قيم ومفاهيم وأفكار طبعت العلاقة بين الرجل والمرآة بطابع تقليدي يصعب تغييره، الا بوجود وعي نسوي يحرر طرفي العلاقة من كثير م القيم والمفاهيم والتقاليد الموروثة (الوهاب،١٩٨٥: ص٥٤).

ج- النظرية النسوية ما بعد الحداثة.

يرى التيار النسوي الحداثي أنَّ التصنيع والتطور الاقتصادي ومستوى التعليم الذي شهدهم القرن العشرين، دور ايجابي في عملية التحول التي طارت على التصرفات والثقافات التي كانت متسمة باسم ما بعد الحداثة (حمداد،٢٠١٥-٢٠١٦: ص٥٦).

فضلا عن ذلك يعد هذا التيار فكرة تقسيم الذكر _ انثى تقسيم اصطناعي، يهدف الى هيمنة التصور الذكوري للعالم على التصور الأنثوي، ويطهر ذلك من خلال التجاهل التام للجنس الأنثوي في العلاقات الدولية كالقول برجال الدولة وليس نساء الدولة، وكذلك حصر النساء في حلقة معزولة عم الحياة الداخلية وعدم اقحامهن في المجالات العلاقات الدولية الواسعة (جندلي، مصدر سابق: ص٣٤٠-٣٤١).

وبناء على ما سبق ممكن نرى من خلال هذه النظريات المختلفة في اتجاهاتهم الفكرية أنَّ هناك محاولات جادة لتمكين المرآة سياسيا وإقحامها في الحياة السياسية وإيجاد دور إيجابي لها في المنافسة مع الرجل في إدارة أمور الدولة والمشاركة السياسية وفي صنع القرار السياسي.

رابعا: التمكين السياسي للمرأة العراقية.

يتضمن هذا المحور عدة مطالب تحدد إمكانية تغير وتأهيل وتطوير المرأة العراقية من اجل دخولها الى مجال العمل السياسي والنهوض بيها، منها:

أولا: طبيعة التمكين السياسي للمرأة.

يشير مصطلح تمكين المرأة إلى تقوية النساء في المجتمعات، وومن ثمَّ منحها مصادر القوة لتكون عنصراً فعالاً ومؤثر في عملية صنع القرار، أي إنَّ مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة على أرض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال المشاركة في نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصالها لمواقع اتخاذ القرار في المجتمع، أو إلى مراكز صنع القرار ووضع السياسات (بلول، مصدر سابق: ص٦٥١). وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة وذلك اعتماداً على (الامم المتحدة،٢٠٠٢: ص٢٦).

١- المساواة تعني التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دون التمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي وقد داعى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى ذلك (الامم المتحدة،٢٠٠٣).

٢- نظام الكوتا:(هي إحدى التدابير الخاصة المؤقتة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الهيئات المنتخبة، وهي سياسات عامة وإجراءات قانونية وتنظيمية تعتمدها الدول) (الأمم المتحدة،٢٠١٥). وهذا ما أشاره اليها الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: مجالات التمكين السياسي للمرأة.

هنالك عدده مجالات يمكن النهوض بالمرأة بها وتمكينها سياسيا وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية، والعامة منها:

١- تثبيت حقوق المرأة في الدستور العراقي.

نجد انَّ تمكين المرأة في ظل الدساتير العراقية السابقة يتفاوت من دستور لأخر، إذ إنَّ القانون الأساسي العراقي نص على أنَّ المرأة جزء من المجتمع إلاَّ أنَّها لم تمنح حقوقها وبقيت محرومة من مظاهر الحياة السياسية وخصوصا من الانتخابات. أمَّا عن الدستور العراق لسنة (١٩٥٨) نجده قد نص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهما واكد على مساواة الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية التي حرمت من ممارستها في ظل النظام الملكي منها حق الانتخاب وتولي المناصب السياسية، وقد تولت فعلا أول امرأة عراقية الوزارة في تاريخ العراق السياسي عام ١٩٥٨،كما أنَّ العراق من أوئل البلدان في الشرق الأوسط سمح للمرأة أن تكون قاضية(المفرجي وآخرون ،ب. ت:ص٣٢٢)، أمَّا دستور(١٩٧٠) نجده قد أكد على المساوة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات إلاَّ أنَّه لم يعطي حصة لتمثيل النساء سياسيا(دستور العراقي،١٩٧٠).

وبعد سقوط نظام البعث برئاسة صدام حسين عام(٢٠٠٣) استبشر العراقيون بمرحلة جديدة كان أبرز ملامحها استرداد حقوق الفئات التي قمعت وهمشت من النظام السابق وقد رافقت تلك المرحلة اهتماما لحقوق المرة والاستعداد لتوفير الفرص الممكنة لتعويضها، انعكس ذلك في مجموعة مكتسبات فقد شاركت ثلاث نساء في مجلس الحكم من بين ٢٥ شخصية سياسية ،كما أصدر مجلس الحكم قانون ادارة الدولة عام ٢٠٠٤ الذي أقر نظام حصص(كوتا) النساء بتخصيص ما لا يقل عن ربع مقاعد البرلمان كنوع من التمييز الإيجابي لهن بعد عقود التهميش والإقصاء التي نالت منها المرأة(الاحمدي،٢٠١٦:ص١٦٣) و(قانون إدارة الدولة،٢٠٠٤). ثم جاءت (المادة/٣)من أمر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف الموقتة "قانون الانتخاب" (القسم /٤)إذ نصت "يجب ان

يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اسماء اول ثلاث مرشحين في القائمة، كما يجب ان يكون ضمن اسماء اول ست مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الاقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة"، ونتيجة لتطبيق هذا النظام حصلت المرأة على(٧٦) مقعدا برلمانيا في اول جمعية وطنية منتخبة لكتابة الدستور من بين(٢٧٥) مقعدا أي ما يعادل(٢٨%) من المقاعد البرلمانية آنذاك، تعززت تلك التأثير بمشاركة(١٠) نساء في لجنة كتابة الدستور أي ما يعادل ١٨% من اعضاء اللجنة توزعن على اللجان الفرعية كافة التي عملت على كتابة فصول الدستور المختلفة"٦ لجان فرعية" إذ ثبت الدستور حصة المرأة من مقاعد البرلمان "(مادة/٤٩) رابعا من الدستور" في أول مبادرة حسن النوايا اتجاه مشاركة المرأة سياسيا وقد تكون في حينها هب الاولى بحجم المشاركة عربيا وربما هي من بين أعلى المشاركات دوليا(الاحمد، مصدر سابق: ص١٥٧وما بعدها).

انعقد مؤتمر "صوت المرأة العراقية" في (٩-يوليو-٢٠٠٣) وصنف هذا المؤتمر مشروع دستور البلاد الذي نص في مواده الى تمثيل المرأة نسبة (٢٥%) في الحكومة المقبلة وقد عينت الولايات المتحدة ثلاث نساء في مجلس الحكم الانتقالي (العبيدي،٢٠١٩: ص١٨٩). وبعد ذلك تجسدت المشاركة الحقيقية للمرأة العراقية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة(٢٠٠٥) فرسخ مبدا المساواة بين الرجل والمرآة فنصت المادة(١٤) منه على أنَّ العراقيين متساوون أمام القانون من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الراي و الوضع الاقتصادي او الاجتماعي، فضلا عن ذلك اكد الدستور في المادة(١٦) على مبدا تكافؤ الفرص للجميع فنص على أنَّ تكافؤ الفرص حق من مكفول بجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات الازمة لتحقيق ذلك، فضلاً عن ذلك نصت المادة(٢٠) من دستور على أنَّ للمواطنين رجالا ونساء حق المشتركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح(دستور جمهورية العراق،٢٠٠٥).

فيما أكدت المادة (١٨) من الدستور على الحق في الجنسية فنصت على أنَّ " الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي أساس مواطنته"، بينما "يعد عراقيا كل من ولد الأب عراقي أو الأم عراقية، وينصن ذلك بقانون"، وأخيرا جاء في المادة الثامنة والأربعين من دستور (فقرة/ رابعا) حق المرأة في التمثيل السياسي داخل البرلمان حيث كان نصه:" يستهدف قانون الانتقالات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب"(محمود،٢٠١٣). الذي نصى على الحقوق السياسية للمرأة العراقية وتمكنها من حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالتصويت والانتخاب والترشح فضلا عن أنَّ الدستور قد

أشار إلى أنَّ تمثيل النساء لا يقل عن الربع من اعضاء مجلس النواب بموجب نظام (الكوتا) (سويدان، مصدر سابق: ص٣٦).

أمَّا "بعد ٢٠٠٣" فقد تغيير الوضع في العراق بشكل عام قد ساهم الى تحول كبير في عملية تمكين المرأة سياسيا إذ إنَّ سعي الحكومات المتعاقبة الى زيادة النساء المتعلمات واتاحة الفرصة للمرأة العراقية وإسماع صوتها من خلال مشاركتها في أجهزة الدولة ساهم بشكل كبير في دعم تمكينها سياسيا (سراج الدين،٢٠٠٧: ص٢١٨-٢١٩).

وبناءً على ما سبق ومن أجل تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في الحياة العامة والسياسية بدأ الاهتمام ببوادر جديدة لتغيير وضع المرأة في العراق الجديد ومنحها فرض لممارسة حقها الطبيعي في الحياة، إذ أدى ذلك الى تحديد مقاعد للمرأة العراقية في البرلمان ومجالس المحافظات والأقضية وضواحي وغيرها من أماكن الوظيفية لضمان إيصالها الى مواقع التشريع وصناعة القرار بالدولة.

٢. مشاركة المرأة في السلطة التشريعية.

يعد المشاركة السياسية للمرأة إحدى الأولويات التي أخذت أجهزة الدولة المختلفة الاهتمام بها، ويعدُّ تمثيل المرأة في الأجهزة النيابية والتشريعية أحد المؤشرات الدالة على فعالية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما يعدَّ تمثيل المرأة في هذه الأجهزة التشريعية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها التأكد من مدى انفتاح وتغير الثقافة السياسية للمواطنين من حيث القبول بانتخاب وتمثيل المرأة لهم في هذه المجالس النيابية، وعليه يمكن قول: إنَّ مشاركة المرأة في السلطة التشريعية مقارنة على مثيلاتها بالدول العربية الأخرى مشجعة ومتفوقة في الوقت الراهن لاسيما من حيث عدد النائبات في البرلمان العراقي وفي الوظائف العامة(محمد،٢٠٢١).

فضلاً عن ذلك نظام "الكوتا" وهناك العديد من أنظمة تخصيص نسبة للمرأة فى التمثيل السياسي (الكوتا). وعلى وجه العموم هناك أربعة أنظمة رئيسية للكوتا وهي الحصة الدستورية والحصة القانونية للبرلمان والحصة القانونية للمجالس المحلية والحصة الحزبية. وتأخذ العديد من الدول بأكثر من نظام فى الوقت نفسه.

٣. مساهمة المرأة في السلطة التنفيذية.

فيما يخص حصول المرأة على مناصب التنفيذية السيادية فلا يمكن القياس على أساس عدد الوزيرات في كل دورة برلمانية التي هي لحد ذاتها في تراجع من دورة الى أخرى حتى بلغت منصب وزاري واحد وبدون حقيبة وزارية ومحدود الصلاحيات في حين لم تحصل النساء على منصب سيادي في رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء، أمَّا وجودها في مجلس الوزراء فلا يمكن قياسه بعدد الحقائب الوزارية بل بنوعها واهميتها وتنوعها، وبنسبتها من

الإطار الوزاري العام ففي الوقت الذي بلغت نسبة مشاركتها في الحكومة الانتقالية (١٩%)(٦ وزيرات من أصل٣٦ وزيرا)، وتراجعت النسبة الى دون ذلك بكثير عندما حصلت المرأة على وزارة دولة فقط في حكومة المالكي الثاني التي تألفت من(٤٢) وزير بعد انتخابات(٢٠١٠) وينطبق الأمر ذاته على حكومة حيدر العبادي(٢٠١٤) التي لم تضم الا سيدة واحدة وعندما تكون الصفقات والاتفاقات والتوافقات هي الحاكمة وليس النظام المؤسسات فلا بد أن يكون للمرأة دور في الغرف المغلقة والاجتماعات المصغرة والجانبية للسياسيين بعيدا عن قبة البرلمان او الجلسات الحكومية فلماذا غابت المرأة عن اتفاقية أربيل الأولى والثانية وغيرها من الاتفاقيات(الاحمدي، مصدر سابق:ص١٦٧). ونستنتج من ذلك كان بإمكان النساء من إكمال الكتلة النسوية البرلمانية التي تمكنها من أن تطالب باستحقاقاتها عملا بمبدأ أنَّ الحقوق والمطالب لا تمنح وإنَّما يبذل من أجل الحصول عليها لتثبيت واقع جديد لتمكين المرآة من تحقيق ذاتها ونجاحات تؤهلها عبر كوتا النساء ،فضلاً عن عدم مشاركة المرأة في تولي أي مناصب سيادية كان تكون رئاسية أو نائبة رئاسة او اي هيئة من الهيئات المستقلة المشكلة في الدولة بل إنَّ هناك هيئات مستقلة ذكورية بحته كهيئة المساءلة والعدالة التي خلت عضوية مجلسها من أي امرأة ممثلا عنها مما يؤثر وتعيق عملها في مشاركة في الحياة السياسية.

٤. عمل المرأة في السلطة القضائية.

دخلت المرآة المعهد القضائي في سنة (١٩٧٦) وتم تعيين العديد من الخريجات منه قضاة ومدعين عامين، ولكن في عام (١٩٨٤) والى عام (٢٠٠٣) منع النظام السابق المرآة من الالتحاق بالمعهد القضائي، وومن ثمَّ يسلك القضاء واقتصر عند النساء القضاة على من تم تعيينه قبل هذا القرار وكان عددهن يتراوح ما بين (٩-١١) قاضية. إلاَّ أنَّ بعد سقوط النظام السابق وتحديدا منذ أيار (٢٠٠٣) تم تعيين بعض من خريجات المعهد القضائي السابقات في السلك القضائي وعن طريق لجنة المراجعة القضائية التي تم تشكيلها بموجب أمر سلطة الائتلاف الموقتة رقم (١٥) بتاريخ٢٠٠٣/٦/١٣ ومن ثم عن طريق مجلس القضاء العراقي الأعلى، ومن أصل (٢٣٥) طالبا في المعهد القضائي في سنة (٢٠٠٦) هناك (٢٥) امرأة، وهذا يدل على أنَّ المرآة مازال تمثيلها ضعيفا في السلطة القضائية، فالمعهد القضائي مثلا وهو مؤسسة تقوم بإعداد القضاة لم يأخذ بنظام الحصص(الكوتا) في مشاركة النساء. إذ هناك (١٣) امرأة فقط من بين (٧٣٨) من قضاة العراق عدا منطقة كردستان أي اقل من (٢%) في حين في منطقة كردستان توجد ثلاث قاضيات فقط وكلهن قاضيات محاكم أحداث في محافظة السليمانية، فالمعهد القضائي مثلا وهو مؤسسة تقوم

بإعداد القضاة لم يأخذ بنظام الكوتا في مشاركة النساء (مشروع تطوير القانون في العراق، ٢٠٠٦).

٥. نسبة مشتركة المرأة في البرلمان.

نجد في العراق قد حصلت المرأة على حقها في الانتخابات عام (١٩٥٨) إلاَّ أنَّها لم تستعمل هذا الحق حتى عام (١٩٨٠)، إلاَّ أنَّه نجد للنساء في هياكل السلطة إذ تم عُينت الدكتورة نزيهة الدليمي وزيرا للبلديات في عام (١٩٥٩)، وبعد عام (٢٠٠٣) أُتيحت للمرأة العراقية الفرصة لإسماع صوتها لا سيما من خلال المشاركة في أجهزة الدولة الموقتة إذ أصبح لها اهمية ودور في العملية السياسية من المراحل الأولى لبناء الدولة (بدري،٢٠٠٤: ص٢١٩).

وشرع قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام(٢٠١٣)، وفي أول انتخابات لمجلس المحافظات الذي أجري متزامنا مع الانتخابات البرلمانية عام (٢٠٠٥) حصلت النساء على (٢٥%)من المقاعد المجالس المحلية على الرغم من عدم وجود نص في الدستور على ذلك ومن هنا جاء دور التشريعات وبالذات قوانين الانتخابات في ضمان وحماية نظام الحصص(الكوتا) النساء ومنع تأثيرها، أمَّا بسبب عدم وجود نص دستوري أو بالأنظمة الانتخابية، كما حصل في تغير الأنظمة المتعاقبة من "القوائم المغلقة والدوائر الواحدة" الذي يعد من أفضل الانظمة للمرأة من حيث حصاد المقاعد الى القائمة المغلقة، والدوائر المتعددة الى نظام القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة فضلا عن الفرق في توزيع المقاعد ما بين النظام النسبي الى نظام" سانت ليغو" المعدل إذ لكل هذه التعقيدات التي لامجال لشرحها تأثير واضح على الكوتا وقد تولت مفوضية الانتخابات بتحويل من البرلمان في، وضع الآلية التي تحافظ على ما لا يقل عن(٢٥%) سواء أكان في الانتخابات البرلمانية أم مجالس المحافظات(الاحمد، مصدر سابق:ص١٦٢).وكما مبين في المخطط (١).

فضلا عن ذلك فإنَّ الطريقة المثلى لتحقيق كوتا النساء وضمان حقوق لجميع رجالا ونساء هي أن يكون للناخي في الدائرة الانتخابية الواحدة صوتين الأول بكوتا النساء والثاني للتصويت العام حيث تخصص نسبة(٢٥%) من مقاعد الدائرة الانتخابية للتصويت على مرشحات من النساء فقط، ويكون باقي المقاعد الدائرة الانتخابية التي تمثل (٧٥% مخصصة للتنافس العام رجالا ونساء) لاسيما النساء اللواتي يرفضن نظام الحصص الكوتا ويؤمن بقدراتهن في مواجهة الرجال، ويفوز بهذه المقاعد (٧٥%) من يحصل على أعلى الأصوات أو من يحصل على سعر المقعد أي ما يؤهله للفوز بمقعد سواء أكان رجلاً أو امرأة بذلك ضمنا تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والمرأة من دون تمييز على أساس الجنس.

مخطط (١) يوضح عدد النائبات بحسب سنوات لمقاعد "الكوتا" في االبرلمان العراقي(*)

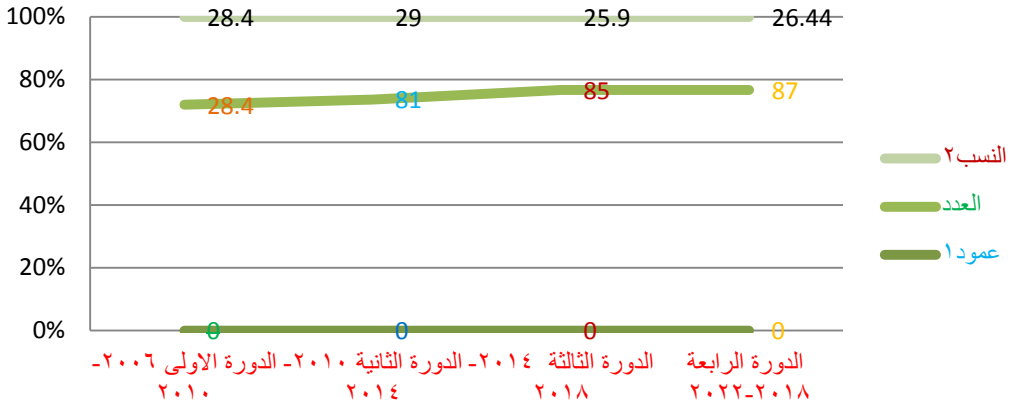

الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات من المفوضية العليا للانتخابات في العراق.

وضمانا لما ذهب إليه الدستور في المادة(٤٩/ رابعا)حينما نص على "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع" وليس محددة فقط بالربع من دون زيادة ذلك أنَّه قد يفزن بعض النساء بقوتهم الانتخابية دون حاجة لنظام الحصص وكما هو حاصل في التجارب السابقة تو المحلية او يتوقع حصوله وازدياده في المستقبل(الجابر،٢٠٠٨:ص٧).

وعلى الرغم من أنَّ عدد من بنود الدساتير العراقية السابقة يشير الى حق الترشيح من دون تمييز على أساس الجنسيين إلاَّ أنَّه بالنظر الى واقع الممارسة السياسية للمرأة هناك محدودية في التمثيل على مستوى البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة، وقد دفع هذا المشروع العراقي الى اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة توجت بالتعديل الدستوري لعام(٢٠٠٥)، وما تبعه فيما بعد من القوانين التي تحدد كيفيات توسع تمثيل المرأة في غدارة المؤسسات الدولة على المستوى الحكومي أو المجالس المحلية التي تجسدت فعليا في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في عدد النائبات في لجان البرلمان ، والمخطط (٢) يوضح ذلك.

٦. وجود المرأة في تشكيل الحكومي (الحقائب الوزارية).

اتسم وجود المرأة في الجهاز الحكومي للدولة بانَّه وجود شكلي من دون أن يكون له أي أبعاد أخرى، فكان تعين المرأة في أي من الأجهزة الحكومية لاسيما مجلس الوزراء كان شيئا رمزيا لإشارة الى أنَّ الدولة تكفل حقوق المرأة وتعمل على قضية تمكين المرأة، إلاَّ أنَّه في حقيقة الأمر ذلك الشئ لم يحدث إذ إنَّ المرأة مجرد رمز حتي في عملية الاختيار كانت تستبعد المرأة من تولي أيَّ ملف مهم حينما يأتي تعينها في بعض الوزرات ذات المهام غير الحيوية بشكل كامل للدولة.

الشكل(٢) يوضح المواقع القيادية للنائبات في الجان البرلمانية خلال دوراته(*)

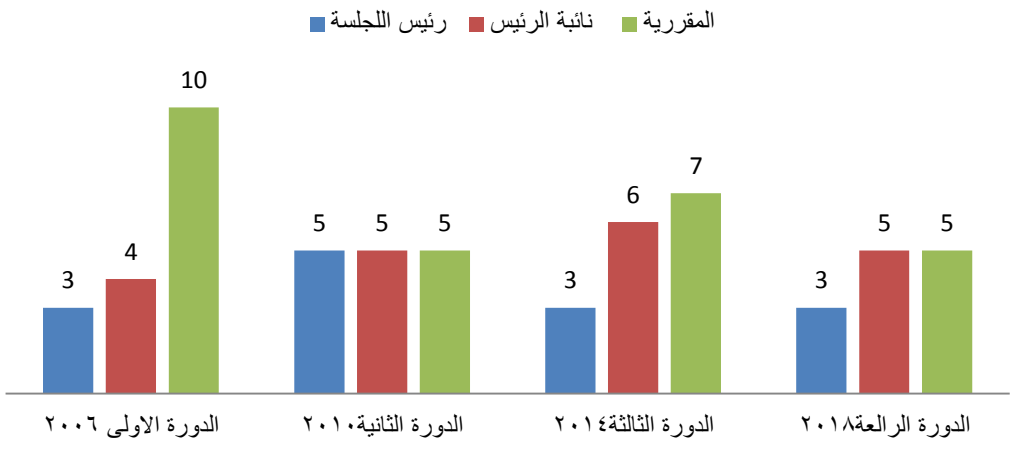

- الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات من المفوضية العليا للانتخابات في العراق.

فضلا عن ذلك فبعد عام (٢٠٠٣) كان الوضع السياسي في العراق بشكل عام قد ساهم الى تحول كبير في عملية تمكين المرأة سياسيا إذ إنَّ سعي الحكومات المتعاقبة الى وزيادة معدل النساء المتعلمات، واتاحة الفرصة للمراءة العراقية، وإسماع صوتها من خلال مشتركتها في أجهزة الدولة بحيث ساهم بشكل كبير في دعم تمكينها سياسيا (سراج الدين، مصدر سابق: ص٢١٨-٢١٩). وفضلا عن ذلك فقد شاركت (٦) وزيرات في اول وزارة عراقية منتخبة بعد (٢٠٠٣)، وهي الحكومة الانتقالية برئاسة الدستور ابراهيم الجعفري لينال حقائب وزارية متنوعة في وزارات (الهجرة والمهجرين، البيئة، الدولة للمرأة ، الاتصالات، العلوم، والتكنلوجيا، البلديات والاشغال) (الأحمدي، مصدر سابق: ص١٦٣). والمخطط (٢) يوضح ذلك

٧. **عمل المرأة في السلك الدبلوماسي والقنصلي.**

تولت المرأة العراقية العديد من المناصب في السلك الدبلوماسي والقنصلي بعد تغيير النظام السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣ م)، وقد شهد عدد الإناث في هذا المجال ارتفاعاً مطرداً عبر السنوات الأخيرة، فقد شاركت المرأة مع أول مجموعة من السفراء الذين يمثلون العراق في بلدان العالم والذين تم التصويت عليهم في مجلس النواب بدورته الأولى إذ كان التصويت في حينها بالموافقة على (٤) سفيرات (الأحمد، مصدر سابق: ص١٥٨-١٥٩). فضلاً عن ذلك فإنَّ عدد السيدات الآتي يعملن بالسلك الدبلوماسي والقنصلي من درجة سفير إلى درجة ملحق لايتجاوز عدد اصابع اليد إذا لم يكن اقل بحيث لا تتجاوزنه من واحد الاَّ الاثنين فقط.

٨.مساهمة المرأة في المجالس المحلية.

جرت انتخابات مجلس المحافظات في عام (٢٠٠٩) على وفق عدة معطيات من اهمها التدهور الأمني في عموم البلاد فضلاً عن ضعف الثقافة الانتخابية لدى المواطنين التي تحفزهم على الاختيار الأنسب لتحقيق مصالحهم كون مجالس المحافظات تعمل بصورة مباشرة على تقديم الخدمات الضرورية التي تمس حياة المواطنين بصوره كبيرة، فضلا عن ذلك حداثة التجربة بعد أن غادرها العراق منذ فترة النظام الملكي، وعليه اجريت الانتخابات في موعدها المحددة في (٢٠٠٩/٤/٢١) وقد كان عدد المصوتين (7،5،00،000) من أصل عدد الناخبين الذي يصل عددهم الى قرابة (15،000،000) مليون ناخب لهم حق الانتخاب، أمَّا ما يخص انتخابات (٢٠١٣)، فقد كان عدد ممن لهم حق الانتخاب فيها (13،571،192) ناخبا صوت منهم (6،116،897) ناخبا، أي إنَّ نسبة المشاركين في الانتخابات عام ٢٠٠٩ب(51%) من عدد الناخبين(شبكة الشمس لمراقبة الانتخابات،٢٠٠٩)، أمَّا نسبة المشاركين في عام(٢٠١٣) فكان اقل اقبالا حوالي(50%) من مجمل أعداد الناخبين، في حين أعلنت المنظمات المراقبة على سير الانتخابات بنسبة(46%)ممن لهم حق الانتخاب(شبكة الشمس لمراقبة الانتخابات،٢٠١٢) و(مجلس النواب،٢٠١٣)، أمَّا نسبة المئوية للمشاركة في انتخابات(٢٠٠٩و٢٠١٣) على وفق كل محافظة من المحافظات الأربع عشر التي تم إجراء الانتخابات فيها عدا محافظات إقليم كردستان ،كما أنَّ من المعروف أنَّ الانتخابات في محافظتي الموصل والأنبار قد أوجلت بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة فلم تذكر نسبتهما المئوية فهي موضحة كما في الشكل(٣).

مخطط (٣) يوضح نسب مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية(*)

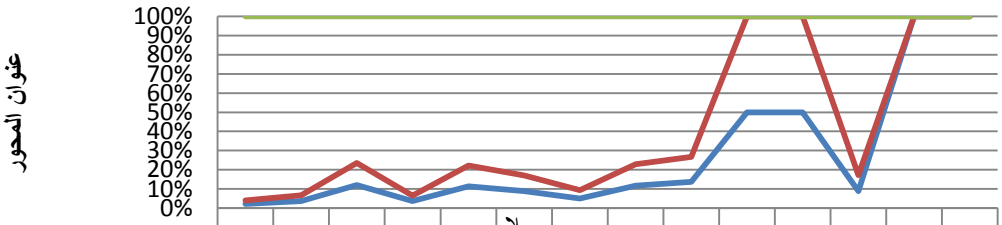

	بغداد	البصرة	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	ديالى	النجف	المثنى	الديوانية	ذي قار	ميسان	الموصل	الانبار
نسبة تغير	17.5	12.5	3.57	16.9	3.7	6.15	10.5	3.64	3.28	0	0	4.35	0	0
انتخابات٢٠١٣	33%	42%	54%	54%	52%	61%	51%	53%	59%	58%	50%	44%	0%	0%
انتخابات ٢٠٠٩	40%	48%	56%	65%	54%	65%	57%	55%	61%	58%	50%	46%	60%	40%

*الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على النسب المئوية التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

٩. انخراط المرأة في الأحزاب السياسية.

إنَّ دخول المرأة العراقية في العمل الحزبي ربما عانت بعض الهواجس والخوف؛ وذلك لحداثة التجربة العراقية في الوقت الراهن على الرغم من أنَّ حصة مشاركة للمرأة والانتماء للأحزاب السياسية عبر تاريخ الدولة العراقية على طول ذلك الزمن كانت محدودة يشوبها الحذر والاشكالية في انخراطها بسبب طبيعية المجتمع وثقافة المرأة، فضلا عن العادات والتقاليد تمنع المرأة في ممارسة العمل الحزبي بشكل كبير إلاَّ ما ندر وبنسب قليلة(محمد،٢٠٠٧)، أمَّا بعد تغيير(٢٠٠٣) فإنَّ على الأحزاب ترشيح عدد من السيدات التزاما بالتعليمات الخاصة بالانتخابات وقد نص تعليمات المفوضية العليا للانتخابات على أنَّ ترشح الأحزاب سيدات بوضع عدد محدد من المرشحات ضمن قوائمها أو على أنَّ تخصص نسبة للسيدات ضمن الترشيح المبدئي داخل الحزب بناء على قانون الانتخابات لغرض تسهيل تطبيق" نظام الكوتا".

١٠.عمل المرأة في منظمات المجتمع المدني.

لقد كان لمنظمات المجتمع المدني المختصة بحقوق المرأة دور كبير في إقرار نظام الحصص(الكوتا) كمادة دستورية فقد حدد دستور (٢٠٠٥) تمثيلاً نسبياً للمرأة وهو نسبة لا يقل عن (٢٥%)، فضلا عن ذلك دخول المرأة للعمل وقيادة عشرات المنظمات المجتمع المدني المختلفة التي تدعم عمل المرأة وتشجعها على اتخاذ القرارات الخاصة بها بعد ٢٠٠٣م في المجتمع(محمد،٢٠٠٦ م).

١١. تمثيل المرأة في الوظائف العامة.

ارتفع عدد النساء في مواقع صنع القرار من (٢٢) امرأة قبل ٢٠٠٣، ليصل الى(٣٤٢)امرأة ما بين مدير عام ومعاون مدير ومستشارة ومفتش عام ووكيلة وزير، وتبين الإحصاءات الصادرة عن وزارة المرأة للعام(٢٠٠٧) أنَّ عدد النساء الاتي بدرجة مدير عام ومدير أقدم في عموم وزارات الدولة يبلغ(٣٩١٥) وبدرجة خبير ومعاون مدير عام عام(١١٨) ، وبدرجة مدير عام(٣١) وبدرجة مفتش(١) ، وبدرجة مستشار(١٠)، وبدرجة وكيل وزير(٤) ، وهذه الأرقام في تطور مستمر مما ينبهنا أنَّه دليل ومؤشر على إعطاء المرأة فرص، وأدوارا قيادية مهمة في المجتمع(مشروع تطوير القانون في العراق،٢٠٠٦).

وبناءً على ما سبق أرى أنَّ مشاركة مرأة في أفضل حالاتها، ولكن لابُدَّ أن أوضح أنَّ اعتماد العدد والمؤشرات الكمية لا يصلح إطلاقا في تقييم المشاركة السياسية خاصة في مجتمعاتنا العربية وفي العرق تحديدا فما اسرع ما تم افراغ نظام الحصص من قيمته التمييزية، وتحول الى مجرد ارقام تخلو من هدفها واذا كان هناك دعوة الى اعادة النظر في مؤشرات الاهداف الانمائية للألفية وخاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة، ومجال المساواة في

المشاركة السياسية، وأنَّنا ندعو الى إعادة النظر في نظام الحصص وتقييمه على أساس أنَّه وسيلة لتمكين وصول الى مقعد البرلمان وأنَّ معيار الأداء هو الحد الفاصل وليس عدد النساء اللواتي، وصلن الى البرلمان؛ لأنَّ وصولهم بات بكوتا النساء امرا حتميا فهل من المعقول أن تقيم مشاركة المرأة سياسيا في العراق بعدد البرلمانيات فقط.

ثالثا: معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية.

هنالك مجموعة معوقات تعرقل عمل المرأة في الانخراط في الحياة السياسية في مجتمعنا العراقي منها:

١. **النظام السياسي.**

ان طبيعة النظام السياسي قد تكون أحد معوقات التمكين، أو قد تعمل على التمييز ضد المرأة وترسخ لدى السلوك الذهني للسياسيين هذا التمييز، إذ إنَّ النمط السائد في المستويات القيادية والأحزاب السياسية هو نمط الرجولي الذي يعمل على غقصاء المرأة والتقليل من دورها وهذا ما يعيق تمكين المرأة سياسيا ويضعف من المشاركة السياسية لها (النابلي وبن حيان،٢٠١٢: ص٣٦).

٢. **ثقافة المجتمع السائدة.**

يتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس التي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة السائدة في المجتمع تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل بحسب جنسه.

٣. **العوائق الاجتماعية والثقافية.**

تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية يمكن أن تكون معوقا، (الناجي،٢٠١٩:ص١٠).فضلا عن ذلك نجد أنَّ في اختلاف التنشئة الاجتماعية الأولية في العائلة والمدرسة والمؤسسات التربوية الاخرى تساهم في غرس أحكام خاطئة مرتبطة بالأنوثة والذكورة وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين فضلا عن اختلاف أنماط العمل في المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص أو حتى الجمعيات غير الحكومية، جميعها تساهم في تشكيل عوائق في تنكين المرأة سياسيا.

فضلاً عن ذلك نرى القيم الاجتماعية والثقافية تؤدي الى تقسيم الحقول الاجتماعية في العمل يشكل عام والعمل السياسي يشكل خاص بين الرجال والمرأة بطريقة غير متكافئة وتجعل من السياسة والانتخابات حكرا على الرجال إذ يكون المجال السياسي مقصورا عليهم لوجود تلك الفوارق الاجتماعية إذ قد تسهم الفوارق الاجتماعية بشكل أو بآخر مع السياسات

المتبعة الى صعوبة الحفاظ على التحول الديمقراطي في المجتمع (بدوي واخرون،٢٠٠٨: ص٤٤).

٤. دور الحكومات.

بدأت في العراق مجموعات المرأة تضغط سياسيا وأصبح لها وجود ملموس في الهياكل الحكومية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣، وفعلا بدأ التمكين السياسي للمرأة بعد أن تشكلت أول حكومة مؤقتة في العهد الحتكم المدني الأمريكي (بوب بريمر اذ شكل حكومة مؤقتة تضم (٢٢) رجلا وثلاثة نساء، وان كان حذا الدور محدود مقارنة بدور الرجل إلاَّ أنَّه تطور بعد ذلك عند اقرار دستور ٢٠٠٥(سراج الدين، مصدر سابق: ص٢١٧-٢٢٤).

فضلا عن ذلك يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلاَّ أنَّ الحكومات ما زال دورها ضعيفا في أيصال المرأة إلى السلطة التشريعية.

٥. الأحزاب السياسية.

للأحزاب السياسية أيضا دورا هاما، إذ تعد نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جدًا، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما أن الأحزاب لا تتوجه للنساء.

٦. المنظمات والتنظيمات النسوية.

تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج، وتبقى في النهأية وبقدر هام جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية فالقدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية، ومع ذلك فقد برز عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية (E. Camussi & C. Leccardi، 2005: p.140).

٧. دور وسائل الاعلام.

تشكل وسائل الاعلام دورا مهما في تمكين المرأة إذ إنَّها قد ينمي ذلك أو قد تعمل على تقيده اذ قد ابث هذه الوسائل الإعلامية المختلفة صورا نمطية للمرأة، ولا يتناول المشاكل المرأة وقضأيا العنف ضدها أو تعديل قانون ما لصالحها أو دورها وحقوقها ومجهوداتها وهو بذلك يشكل عائق مهم في تمكينها سياسيا (بدري واخرون، مصدر سابق: ص٣٨) و(بودرهم، ب.ت: ص١٣-١٥).

٨. ضعف الثقافة السياسية للمرأة.

نجد أنَّ الثقافة السياسية ضعيفة بالنسبة الى أغلب الفئات النسائية على الرغم من وسائط الحديثة في الإعلام، إذ إنَّ كثرة الأعباء المكلفة بها المرأة أسرياً او بسبب منع رجل لها في استعمال وسائل التواصل الحديثة يؤدي الى غياب الثقافة القانونية والسياسية لها (سويدان، كصدر سابق: ص٣٢) و(النابلي، مصدر سابق: ص٣٩).

٩. غياب عمل المرأة في المجال السياسي.

قد يعيق تمكين المرأة غياب التطوع للعمل السياسي النابع من داخلها إذ إنَّ المرأة قلما تتزعم الساحة العامة إذ إنَّها تتجنب في الغالب تعريض نفسها وعائلتها مشاق المخاطرة وينعكس ذلك على ضعف مشاركتها سياسيا وهذا يختلف أيضا بحسب الظروف المجتمعية السياسية والثقافية التي تعيشها (سويدان، مصدر سابق: ص٣١).

١٠. عوامل دستورية وقانونية.

لا ينص المشرع على مبدا المساواة بين ذكور والإناث فيما يخص بعض الحقوق السياسية، ومنها عدم وجود نص في القانون إدارة الدولة من شانه ان يحدد حد أدنى للتمثيل النساء في السلطة التنفيذية او القضائية هذا من جانب (المعهد العراقي،٢٠١٣).

ومن جانب آخر لتعزيز مساهمة النساء في الحياة السياسية يرتبط بتعزيز دورها على مستوى الأسرة، وأغلب قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية وبالتحديد العراقية لا تعزز من وضعية المرأة أو تجعل لها دوراً في صنع القرار داخل الأسرة. ومن ثم، ينسحب الأمر على مساهمتها في الحياة العامة، إذ يكون حضورهاً أقل وتابعاً للرجل؛ فثمة علاقة ارتباط قائمة بين قوانين الأحوال الشخصية ومشاركة المرأة السياسية، هذه القوانين "الطائفية" "المذهبية" "الأكثرية" إذا جاز التعبير تقف حجر عثرة دون تعزيز مساهمة المرأة في الحياة السياسية.

١١. وعي المرأة لذاتها.

هناك عدم وعي وضعف في مستوى القناعة والمعرفة لدى المرأة نفسها بحقوقها وحرية اتخاذها للقرار منذ الصغر ومرور بمرحلة المراهقة إذا وجدت قناعة تامة بأن قرارها يجب أن يكون بيد غيرها (العزاوي، ب. ت: ص٥).

١٢. عدم الاستقرار السياسي والأمني في المجتمع.

كما أن عدم استقرار لأوضاع السياسية في المجتمع العراقي لسنوات طويلة، يعد من المعوقات الرئيسة الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالحياة المرأة ونشاطاتها ومشاركتها سياسيا بالمجتمع، فضلا عن ذلك أدى الى تجنب المرأة العمل والانخراط في الجانب السياسي بسبب الاوضاع السياسية الذي تعيشه

البلد، الذي يحد من مشاركتها فى العمل السياسي، بحيث أثرت على شعور المرأة بالجانب النفسي من الاغتراب وفقدان الأمن وعدم والاستقرار، كما أثرت على الجانب الأجتماعي الذي يعد أحد اهم المعوقات الاجتماعية التي تقف كعائق امام مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، فضلاً عن ذلك فإنَّ الظروف التي مرت بالمرأة العراقية في العقود الماضية أثرت نفسيا على قدراتها على التعامل مع المتغيرات التي حدثت فى المجتمع ، فالشعور بالاغتراب والاحباط وعدم الاستقرار النفسي ما هى الا مخرجات جاءت نتيجة الظروف الصعبة التي مرت على المجتمع ومنها وضع المرأة في المشاركة السياسية(كاظم،٢٠٠٦: ص١٦٩)٠

رابعا: اهمية دور المرأة في العمل السياسي.

إن للمرأة اهمية كبيرة في المجتمع فالمرأة هي الام والاخت والابنة وهي الزوجة أيضاً، فلا أحد يستطيع أن يُنكر المرأة دورها او يُنقصها حقها (رجائي، مصدر سابق: ص١)، ولقد عمل البحث على إبراز دور المرأة السياسية في مجتمعها. فضلا عن ذلك ما زال موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار موضوعا جدليا يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان والمواطنة (عواد، مصدر سابق: ص٢). خاصة ذلك في المنطقة العربية التي تشهد حراكا سياسيا لا بل دمويا حادا، مما يستوجب استنفار كل الطاقات البشرية لإرساء الاستقرار فيها، بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض التحركات الشعبية في الدول العربية. تلك الدول التي ما زالت تبحث في صراع عنيف عن إمكانية إحلال السلام التي يجب أن تعد المرأة بطبيعتها داعية أساسية للأمن والأمان فيها. علما أنَّ تلك المرأة نفسها هي التي دفعت غاليا ثمن الصراعات السياسية على حساب كرامتها وتفتت عائلتها وفقدانها للإمكانية التأثير الفاعل في مجريات الاحداث التي تساهم في تهميشها، لا بل بتراجع كبير لدورها في ظل التطرف والتحجر الفكري (شلق،٢٠١٧: ص١).

كما يعد من أهم متطلبات عملية التمكين السياسي للمرأة هو وجود نظام سياسي صالح بحيث يولي الاهتمام أو إعطاء حقوق كل المواطنين بمن فيهم النساء،لأنَّ معركة الإصلاح والديمقراطية والحكم الجيد تبقي بالأساس معركة حقوق إنسان ويبقى التحدي الحقيقي هو عودة الأغلبية للحياة السياسية وهي معركة النساء والرجال معا. إلاَّ أنَّه يجب أن يكون لدور المرأة في الحياة العامة والسياسية الأولوية الفائقة، لأن المجتمع لا يمكن أن يحقق أي تقدم يذكر إلا إذا اتسعت المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقة بين الرجل والمرأة(سعيد، مصدر سابق:ص١). يكثُر اليوم المناداة بحقوق المرأة والتمكين السياسي لها، وأهمية دورها في النشاطات السياسية، فأصبح تفعيل دور المرأة هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المجتمعات والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، ويندرُ وجود قضية

اختلفت فيها وجهات النظر بمثل ما اختلفت وتعددت في قضية المرأة، ومن منطلق أن قضية المرأة قضية مجتمعية فإنه لا يمكن إحداث أي تقدم فيها إلا بتقدم المجتمع ككل وتوافر شروط اجتماعية وإقتصادية وسياسية، تعددت التشريعات ووجهات نظر المفكرين والفلاسفة في هذه القضية على مر العصور، ويُتخذ موضوع المرأة تكأة إلى الفتنة(رجائي واخرون، مصدر سابق:ص٨).

وفضلا عن ذلك، وقبل تلك التغيرات في المنطقة العربية ومن خلالها ما زال التساؤل الذي يلح علينا دائماً هو أنَّه على الرغم من كافة الدراسات التي أجريت بشأن المشاركة السياسية للمرأة، والندوات والمؤتمرات التي عقدت لتداول هذه القضية، فما تم إحرازه على أرض الواقع من تقدم يعد محدوداً للغاية، وعلى الرغم من كل ذلك ثمة تطورات قد حدثت في بعض الدول العربية لا يمكن إغفالها، فبعض المجتمعات التي لم تكن تعترف بأي دور سياسي للمرأة بدأت تعين النساء في بعض المجالس والهيئات كذلك البرلمانات بدأت تفسح المجال للمرأة ولو بصورة رمزية ونخبوية، ويمكن القول بصورة عامة أن بعض الحواجز التي كانت قائمة منذ ما يقرب من عقدين قد شهدت تحسنا نسبيا (شلق، مصدر سابق: ص٤-٥).

فضلاً عن ذلك فان التغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات كما تتجه لإحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم أيجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص ويعد النموذج المثالي للإجراءات هو ذلك الذي يأخذ بإدماج المجموعات أو الفئات المهمشة أو الأقل حظا في الإدارة العامة. ان السياسات التمكينية تصاغ لمنع التفرقة على أساس النوع أو الفكر ولتعزيز حرية الاختيار في أمور تتعلق بحياة الفرد وزيادة فرصه في الاختيار، ويشمل التمكين أيضا تزويد الفرد بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء القدرات تحت مشروعات متنوعة لمختلف الفئات المحتاجة لمواجهة التناقضات المحيطة (سعيد، مصدر سابق: ص٢).

لكن ما سبق لا يعني أنَّ الوضع الحالي يدعو للاسترخاء، بل على العكس فإنَّ الوضع الحالي يطرح تساؤلات من نوع جديد بشأن نسبة مشاركة المرأة ومستوى ادائها وكيفيته، ومدى قدرتها على التأثير في الحياة السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني؛ لإحداث تغيير في النظرة لأهمية الاستفادة ممن يشكل نصف المجتمع؟ فقد أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة منذ ١٤سنة ببجين (١٩٩٥) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية، ولكن ما زال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول

العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار (شلق، مصدر سابق: ص١).

فضلاً عن ذلك، فإنَ أهمية المرأة تكمن بالجمع بين نشاطها على مستوى المجتمع المدني والنشاط السياسي سواء أكان بالمشاركة في الأحزاب أم الاتحادات الطلابية أم النقابات أم الانتخابات تصويتاً وترشحاً، فانه من الضروري اهتمام المرأة بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تعنى فيه بقضأيا المرأة، فلا تحصر المرأة نفسها في الاهتمام بقضأياها، وفي الوقت نفسه لا تتنكر لهذه القضايا فهي في نهاية المطاف جزء من المجتمع وعليها أن تحدث تراكما نوعيا في أدائها المتنوع و المتعدد، بما في ذلك ضرورة دعمها في إنجاح حياتها الأسرية مما يدفعها للاستقرار و الابداع(المصدر نفسه: ص٢).

وبناءً على ما تقدم يمكن أن نجد أنَّ عملية تفعيل دور المرأة في المشاركة بالحياة السياسية وتمكينها تلزمها مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية، بحيث لابد أن ينطلق من خلال ثلاث مجلات رئيسية هي، اولا: النوع الاجتماعي، وثانيا: التنمية، وثالثا: حقوق الإنسان، فهي قائمة على أنَّسانية الفرد وحقه في التمتع بكافة الضمانات المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الانسان.

خامسا: الافاق المستقبلية لتمكين المرأة العراقية سياسيا.

لقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضأيا المرأة والحفاظ على حقوقها لاسيما السياسية منها، لذا تعد قضية تمكين المرأة سياسيا ذات اهمية كبيرة على الساحة السياسية الدولية والوطنية، من خلال توقيع على العديد من الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تدعم تعزيز وحماية حقوق المرأة وبالتحديد السياسية، لهذا السبب تواجه العراق حتمية مسايرة ومواكبة هذه التغيرات(كاظم،٢٠١٦).

ولغرض تحسين وضمان تفعيل مشاركة المرأة السياسية في العراق لابُدَّ من الوقوف على تطبيق بعض المواثيق الدولية لتمكين المرأة من تطوير وتغيير ذاتها في المستقل من اجل ممارسة العمل في المجال السياسي مع الرجل، وذلك عن طريق الالتزام الدولة بما تدعو اليها العديد من المواثيق الدولية بالالتزام بها وإلى أنَّهاء التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله، وكافّة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلّقة بحقوق المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، إذ دعت تلك المواثيق جميعها إلى تمكين المرأة في العديد من المجالات، مثل: التمكين القانوني، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والسياسي علماً أنّ الاتفاقية الخاصة بإنهاء التمييز ضد المرأة التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩م تُعدّ أهم تلك الاتفاقيات(عبد الفتاح،٢٠١٢:ص١٣).

فضلاً عن ذلك يمكن قياس مظاهر تمكين المرأة في أي مجتمع ومنها مجتمعنا العراقي من خلال ما يتمّ قياس وصول المرأة إلى الموارد والنتائج المتوقعة لاستعمالها لتلك الموارد من خلال استعمال المؤشرات الكميّة، إذ قُاس وصولها إلى الموارد المختلفة من خلال مؤشرات مستويات محو الأمية، وعدد الفتيات والنساء المتعلّمات، والقيود التي يتمّ فرضها على حركة المرأة، والقوانين الموضوعة بحيث تُراعي الاعتبارات الجنسية، وعمالة المرأة خارج منزلها، وعضويّتها للمنظمات المدنية، وأنماط الملكية، ومستوى ثقة المرأة بنفسها، أمّا قياس نتائج وصولها إلى تلك الموارد فيتمّ من خلال مؤشرات قدرة المرأة على التأثير على قرارات الأسرة، وقدرتها على توزيع المهام الأسرية بين الأفراد، ومستويات العنف ضد المرأة، إضافةً لعدد القوانين والتشريعات المناسبة للنساء، وعدد النساء اللواتي يستطعن تولّي المناصب القيادية أو المناصب العامة، وغيرها من الامور(مركز مسارات لدراسات المرأة،٢٠٢٠)

فضلا عن ذلك حيث يؤكد الاجراءات الدولية لتعزيز صور التمكين السياسي للمرأة عالميا من خلال ما يشير اليه البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بإلزام الدول الموقعة عليه بمزيد من صور التمكين للنساء لاسيما فيما يتعلق برفع الشكاوى عن طريق تمكين لجنة الاتفاقية من الرقابة بغرض إزالة صور التمييز كافة ضد النساء واستلام الشكاوى التي ترد من الأفراد أو المجتمعات الواقعة ضمن منطقة صلاحياتها وذلك للعمل علي:

١. تحسين آليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة والإضافة إليها.
٢. النهوض باستيعاب الدول والأفراد لاتفاقية السيداو.
٣. تحفيز الدول على اتخاذ الخطوات لتطبيق السيداو.
٤. تحفيز التغييرات في القوانين مما يقضي على الممارسات التمييزية.
٥. تعزيز الآليات القائمة لتطبيق الحقوق الإنسانية داخل نظام الأمم المتحدة.
٦.أيجاد وعي عام أوسع بمعأيير حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز ضد المرأة (مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان،٢٠٠٩: ص٥-٦).

في حين نجد أنَّ ضمان مستقبل وتطوير إمكانية المرأة في العراق يعتمد على النظام السياسي وتوجهاته في مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومن أهم متطلباته في العملية السياسية لغرض التمكين السياسي للمرأة يجب إعطاء الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة كما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان العالمية وما أشر اليه الدستور العراقي (٢٠٠٥) المثير للجدل.

لذا ومن أجل ترسيخ، وتعزيز الدور القيادي للمرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية وتمكين دورها الريادي في إدارة الدولة العراقية مستقبلا لا بُدَّ من الاهتمام بالتهيئة لقيادة واعدة وصحيحة للمرأة بالتنشئة السياسية داخل الأسرة وفي مؤسسات التنشئة السياسية (بو درهم، مصدر سابق: ص١٠-١٢). مطلوب تعديل التشريعات العربية بإسقاط أشكال التمييز جميعها ضد المرأة، والعمل على إدماج الاتفاقيات الدولية التي تزيل أشكال التمييز كافة ضد المرأة ضمن التشريعات الوطنية، وعلى الرغم من توقيع كافة الدول العربية على أغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة إلاَّ أنَّها لم تدمجها حتى الآن ضمن تشريعاتها الوطنية، وما زالت مؤسسات المجتمع المدني الموجهة نحو المرأة في حاجة إلى مزيد من التنظيم حتى تؤدي إلى تراكم نوعي؛ فثمة حاجة إلى وضع الآليات التي تمكن المرأة من ممارسة الدور المنوط بها، وكذلك تفعيل هذا الدور، ولكي تنجح النساء في الوصول إلى المشاركة في السلطة والبناء الديمقراطي، تحتاج إلى إصلاحات واسعة كلية وليست جزئية فالواقع في الدول العربية بشكل عام والوضع في العراق تحديا هو واقع أنظمة سياسية أكثر منه واقع مشاركة امرأة أم لا، والأنظمة السياسية اللاديموقراطية لن تسمح غالبا إلا بمشاركة النساء اللواتي تحظين برضا هذا الأنظمة (المصدر نفسه: ص١٠-١٦).

كما أنَّ رؤية المرأة لمستقبلها مازالت في حالة تشاؤم فهي مازالت ترى أنَّها ستبقى في أغلب التوقعات في حالة من التراجع والتبعية للأخر وهي تمتلك قناعة تامة أنَّ هذا السياق أو السلوك الحياتي طبيعي بحق المرأة، فهي تلجئ الداخل الحياتي من حيث الأسرة والبيت فقط في أغلب الأحيان ويكون مستوى النشاط الخارجي الداعي الى تمكينها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا قليل النمو والحركة أيجابيا(العزاوي، مصدر سابق:ص٥).وبناء على ما سبق ولاعتبارات خصوصية للتجربة العراقية في التمكين السياسي للمرأة، وعلى الرغم من هذه الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية وتمكينها، فإنَّ واقع الممارسة يظهر عكس ذلك بسبب وجود معوقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى إعلامية حالت من دون مشاركة الفعلية لها التي هيه بحاجة الى تعديلات كبيرة من أجل نهوض بواقع المرأة العراقية، واهمها تلك المرتبطة بالاعتبارات الدينية والعادات والتقاليد المترسخة في أوساط المجتمع العراقي المناهضة لثقافة المساواة مع الرجال.

سادسا: خاتمة البحث.

قضية المرأة في ظل التطورات الحديثة أم تعد شانا داخليا تختص به الدول فحسب، بل أصبحت شانا عاميا ومطلبا أساسيا بإثبات ديمقراطية النظم السياسية، وقد اهتمت به المنظمات الدولية قبل دولها، ومن أجل النهوض بالمرأة وجعلها على قدم المساواة مع الرجب

بدا الاهتمام بمصطلح تمكين الرماة بكب أبعاده الساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحول المفهوم من مجرد حق يتعلق بالمرأة الى واجب يقع على عاتق المجتمع بكامله.

وفي العواق الجديد فتن جهود المحلية لتمكين المرأة بدأت في وقت متأخر وهي لا زالت بطيئة مقارنة بأوضاع المرأة في دول اخرى، حيث لازال أمامها الكثير من العقبات تسعى الى تجاوزها من أجل الوصول الى مجتمع متكافئا تسود فيها العدالة الاجتماعية وتمارس فيه المرأة حقوقها وتعرف واجباتها، فقد توصل البحث الى عدة استنتاجات، منها:

١. أخذ مفهوم تمكين المرأة سياسيا حيزا كبيرا يرتبط بمعايير لا يمكن تجاهلها مثل مستوى الحريات العامة، والمشاركة السياسية، والتسامح المجتمعي، والتنمية.
٢. إنَّ تمكين المرأة سياسيا أصبحت من القضايا الهامة والجوهرية التي أكدتها المواثيق الدولية والأمم المتحدة والتشريعات العالمية والوطنية على حد سواء.
٣. التمكين السياسي للمرأة منظومة منهجية متكاملة تخضع لاعتبارات زمانية ومكانية تتباين اتجاهاتها بين المجتمعات طبقا لدرجة نطورها وتقدمها ونضجها الحضاري والسياسي.
٤. إنَّ مسيرة التمكين السياسي للمرأة العراقية تسير بخطوات بطيئة تتصل بالإشكاليات التخلف الثقافي والفكري للإنسان في مجتمعاتنا العراقي، فضلاً عن عوامل القهر الاجتماعي والعنف المجتمعي التي تمارس ضدها.
٥. إنَّ تمكين المرأة العراقية سياسيا وتفعيل دورها السياسي يتطلب تظافر الجهود المجتمعية كافة وخلق بيئة تشريعية مناسبة تتوافق مع التشريعات الدولية بهذا الخصوص.
٦. استطاعت المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تحقيق بعض المنجزات في مجال حصولها على حقوقها السياسية بعد إقرار نظام الكوتا في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
٧. على الرغم من المكاسب الكثيرة والرائعة التي تحققت للمرأة مؤخرًا، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجهها منها شخصية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية التي تحول دون تفعيل مشاركتها الحقيقة بالمجتمع.
٨. ان تفعيل دور المرأة العراقية وتمكينها سياسيا يتطلب وضع سياسات وبرامج تساعد المرأة في الوصول الى مواقع السلطة وصنع القرار، وتخطي السلطة الاجتماعية التقليدية التي لا زالت تحاول اضفاء المشروعية على السلطة الذكورية بالمجتمع.
٩. لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها بمعزل عن الظروف الاجتماعية، والسياسية التي يمر بها المجتمع، لأنَّ مشاركتها مرهونة بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور.

١٠. إنَّ اوضاع المرأة العربية بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص من ناحية العمل السياسي لازالت غير مرضية، فهي تتعرض لشتى انواع التمييز في مختلف مجالات الحياة، على الرغم من تحملها جزءا من المسؤولية وتقع على عاتقها قيادة هذا التحول من خلال مشاركتها الرجل في الحياة السياسية.

واخيرا وبناء على منطلقات البحث وما توصل اليه من استنتاجات فقد تم تقديم بعض التوصيات لتعزيز مكانة المرأة في التمكين السياسي بالمجتمع العراقي، وعلى النحو الآتي:

١. سن قوانين وتشريعات تحفظ حقوق ومكانة المرأة في التمثل العادل في إدارة مؤسسات الدولة وتحارب التميز الجندري أو النوع ضدها.
٢. إقامة مؤتمرات وندوات وورش عمل توضح دور المرأة وحقها في المشاركة الفاعلة، وصنع القرار في بناء الدولة وتثقيفها في نواحي الحياة جميعها من أجل النهوض بواقعها في مجال العمل السياسي.
٣. إجراء دراسات مماثلة ومعمقة عن التمكين السياسي للمرأة وربطها بالتمكين الاجتماعي لمختلف القضأيا والإنشطة الخاصة بالنساء في المجتمع، لاسيما في المرحلة الراهنة لما يشهده المجتمع العراقي من مظاهر التغير والتطوير والتحديث في النظام الساسي في ضوء الاختيار الديمقراطي والتعددية السياسية.
٤. ضرورة تفعيل مهام مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والمنظمات عن طريق المناقشات والحوارات والمؤتمرات لتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية،
٥. تفعيل دور الاجهزة الاعلامية ودعوتها للتركيز بطريقة أيجابية في تشكيل صورة المرأة الحديثة التي تظهر قدرة المرأة في مجالات القيادة واتخاذ القرارات والمشاركة بالحكم، وزيادة وعيها السياسي وثقافتها السياسية لتدعم تمكينها في العملية السياسية.
٦. التأكيد عل تشجيع المرأة في المشاركة والانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والانشطة والمنظمات المهتمة بالقضأيا النسوية لغرض تأهيلها لإبراز مكانتها في المجتمع
٧. ضرورة توفير المناخ الاجتماعي والسياسي للمرأة ودعم رؤساء الكتل والتيارات والأحزاب السياسية واعطاءها المجال لها، والفرص المتكافئة بإبداء آرائها في الحوارات والمشاركة في صنع القر ار السياسي.
٨. إنشاء مراكز تهتم بقضايا المرأة، وتوفر إحصاءات والبيانات دقيقة والحقيقية تخص واقع المرأة سياسيا واجتماعيا وتحفزها على المشاركة السياسية من أجل النهوض بها في المجتمع.

المراجع.

القران الكريم

٧. آبادي، الفيروز (٢٠٠٨)، مفهوم التمكين، قاموس المحيط.

٨. ابو بكر، اميمة وشكري، شرين (٢٠٠٢)، المرأة والجندر إلغاء نظام التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، ط١، دار الفكر للنشر، بيروت.

٩. أحمد، خضر (٢٠١٣)، حقيقة مفهوم تمكين المرأة ، ٣٠ ابريل ، ٢٠١٣، متاح على موقع/ http://www.alukah.net

١٠. الأحمدي، وسيم حسام الدين (٢٠١٦)، التمكين السياسي للمرأة العربية- دراسة مقارنة، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، السعودية.

١١. الأمم المتحدة (٢٠٠٢)، تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢، خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٢. الأمم المتحدة الانمائي (١٩٩٦)، دليل الامم المتحدة بشأن الاقليات، كتاب رقم ١١.

١٣. الأمم المتحدة (٢٠٠٢)، تقرير التنمية الانسانية، خلق فرص للأجيال القادمة برنامج الامم المتحدة والصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١٤. الأمم المتحدة (٢٠٠٣)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٥. الأمم المتحدة (٢٠١٥)، مشروع دعم الانتخابات اللبنانية مشروع تقديم الدعم التقني لمجلس النواب اللبناني، الكوتا النسائية في الانتخابات اللبنانية، إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦. بادي، سامية (٢٠٠٥)، المرأة والمشاركة السياسية- التصويت – العمل الحزبي والعمل النيابي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

١٧. باسيلي، بولس (ب. ت)، الحب والزواج، مطبعة الاهرام التجارية للطباعة والنشر، القاهرة.

١٨. بدري، بلقيس وآخرون (٢٠٠٨)، النوع وصنع القرار- دراسة حالة جمهورية السودان، جامعة الاحفاد للبنات، معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٩. بدري، بلقيس (٢٠٠٤)، المرأة في اجهزة الدولة المؤقتة في العراق وافغانستان، مكتبة الاسكندرية

٢٠. بلول، صابر (٢٠٠٩)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد /٢.

٢١. بن يزه، يوسف (٢٠٠٩/٢٠١٠)، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في دراسة في ضوء تقارير الانسانية العالمية- ٢٠٠٣/٢٠٠٨، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة، الجزائر.

٢٢. بودرهم، فاطمة (ب. ت)، المشاركة السياسية والتمكين السياس للمرأة – المعوقات- التحديات واليات المعالجة في الوطن العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

٢٣. تقرير المؤتمر حول النساء القيادات في عصر التغيير (٢٠١٣)، المعهد العراقي ومركز وودرو وبلسون الدولي للباحثين عمان، الاردن.

٢٤. الجابر، ضياء عبد الله عبود (٢٠٠٨)، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، بحث منشور في مجلة الفرات؟،العدد/٤، جامعة كربلاء، العراق.

٢٥.جمهورية العراق، مجلس النواب (٢٠١٣)، أسباب أحجام الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم في انتخابات المحافظات، دائرة البحث، العراق.
٢٦.جندلي، عبد الناصر (٢٠٠٧)، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية دار الخلدونية، الجزائر.
٢٧.حبيطوش، صباح (٢٠١٤/٢٠١٥)، التمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق التنمية السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
٢٨.حمداد، صبيحة (٢٠١٥-٢٠١٦)، المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع المحلي-مدينة وهران نموذجا، اطروحة دكتوراة منشورة، جامعة وهران٢، الجزائر.
٢٩.خليفة، نهاد (٢٠١٨)، التمكين السياسي للمرأة العربية في مصر- تونس، المركز العربي الديمقراطي، برلين.
٣٠.دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٣١.دستور جمهورية العراق لسنة١٩٧٠.
٣٢.دوجان، بشير بن نعمان (٢٠١٥)، تطور مكانة المرأة عبر التاريخ، موقع ابن الاسلام، متاح على الموقع الالكتروني/www.ibnalislam
٣٣.الراشدي، زكي رشاد اسمير (٢٠١١)، معوقات المشاركة السياسية للمرأة العراقية – دراسة ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سانت كليمنس-فرع العراق.
٣٤.ربابعة، غازي (٢٠٠٥)، دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة المفكر، العدد/٥٠.
٣٥.رجائي، اسماء محمد وآخرون (٢٠١٨)، التمكين السياسي للمرأة العربية في مصر وتونس، الدراسات البحثية للبرامج والمنظومات الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
٣٦.سراج الدين، اسماعيل (٢٠٠٧)، المرأة في عالم غير امن –العنف ضد المرأة حقائق وصور واحصاءات، مكتبة الاسكندرية.
٣٧.سعيد، فريدة غلام (٢٠٠٥)، التمكين السياسي للمرأة، بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١، متاح على موقع/ www.ahewar.org
٣٨.سورة الكهف، أية/٤٨.
٣٩.سورة يوسف، أية/٥٦.
٤٠.سويدان، د. باسم كريم (٢٠١٨)، تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة- المرأة العراقية نموذجا،
٤١.شبكة شمس لمراقبة الانتخابات (٢٠٠٩)، سلسلة تقارير مراقبة الانتخابات في العراق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لجنة اعداد التقارير، تقرير رقم /٩
٤٢.شبكة شمس لمراقبة الانتخابات (٢٠١٣)، انتخاب مجلس المحافظات ٢١/نيسان/٢٠١٣، لعداد لجنة التقارير، تقرير رقم /١
٤٣.شكي، شرين (٢٠٠٢)، المرأة والجندر إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي لبين الجنسين، دار الفكر، دمشق.
٤٤.شلق، هدى خطيب (٢٠١٧)، اهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي، مقالة منشورة جريدة الشرق الاوسط، بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧، متاح على موقع/ www.lb.boell.org

٤٥. الشيخلي، د. صباح ابراهيم (٢٠١٦)، دور المرأة العراقية– مكانتها عبر التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، متاح على موقع الالكتروني / www. Iraqal.org
٤٦. عاطف، دينا (٢٠١٤)، المجتمع المدني وتمكين المرأة في مصر دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية المرأة، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.
٤٧. عبد العاطي، ياسمين علاء الدين (٢٠١٩)، إثر الدستور ٢٠١٤ على التمكين السياسي للمرأة في مصر (٢٠١٤–٢٠١٨)، منشورا المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.
٤٨. عبد الفتاح، حسناء محمد (٢٠١٢)، المرأة المصرية وتاريخ من النضال، مجلة أبناء الوطن في الخارج، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٤ ،ص١٣، ٢٠١٢.
٤٩. عبد الوهاب، ليلى (١٩٨٥)، مواقف علم الاجتماع من قضأيا المرأة – واقع المرأة الوفية، مجلة الوحدة، العدد/٩، المجلس القومي للثقافة العربية، شركة ثيب للطبع والنشر.
٥٠. العبيدي، بشرى (٢٠١٥)، المرأة وربيع العرب– مكانة المرأة في التشريعات العراقية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الاردن. ص١٨٩
٥١. عدان، نبيلة (٢٠١٩)، التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع والرهانات، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد١٠، العدد/١/، جامعة الجزائر– ٣/ الجزائر،٢٠١٩.
٥٢. العزاوي، د. عمار جعفر (ب. ت)، تحديات تمكين المرأة في العراق– مساهمة المرأة العراقية في عملية صنع اتخاذ القرار انموذجا، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية والبعد الاجتماعي، العراق.
٥٣. العطية، فوزية (١٩٨٨)، المرأة والتنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبوعات الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار، بغداد.
٥٤. عقراوي، ثلماستيان (١٩٧٨)، المرأة ودورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، وزارة ثقافة والفنون، بغداد.
٥٥. عميمر، سهام (٢٠١٨/٢٠١٩)، إثر التمكين السياسي للمرأة على اداء المجالس المنتخبة– حالة مجالس المنتخبة لولأية برج بوعريريج، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
٥٦. عنتر، نور دين (٢٠٠٣)، ماذا عن المرأة، دار اليمامة الطباعة والنشر، دمشق.
٥٧. عواد، محمد (٢٠١٨)، التمكين السياسي للمرأة المصرية بين الدستور والقرارات الحكومية، المفكرة القانونية، متاح على موقع/ www.legal– agenda.com
٥٨. عواد، أشرف (٢٠١٠)، التمكين السياسي للمرأة الاوروبية، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
٥٩. عواد، أشرف (٢٠١٠)، التمكين السياسي للمرأة الاوروبية، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
٦٠. فهمي، عبد العزيز (١٩٤٧)، قواعد وتثار فقهية رومانية، طبع بجامعة فؤاد، مصر.
٦١. قنديل، أماني (٢٠٠٥)، التقدير السنوي الرابع للمنظمات الاهلية العربية لعام ٢٠٠٤، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،٢٠٠٥، ص١٢.
٦٢. كاظم، د. شروق (٢٠٠٦) عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، بحث منشور في مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثامن، جامعة بغداد.

٦٣.كاظم، **ثائر رحيم (٢٠١٦)**، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي- دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد/٢٤، العدد/٢، جامعة بابل، العراق

٦٤.كيال، باسمة (١٩٨١)، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، بيروت.

٦٥.مثنى، هدى محمد (١٩٩٨)، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مطلعة الشعب، بيروت.

٦٦.مجلس الحكم، قانون ادارة الدولة عام٢٠٠٤، بغداد.

٦٧.محمد، د. حمدن رمضان (٢٠٠٧)، ضعف مشاركة المرأة الموصلية-دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة ادأب الرافدين العدد/٤٨، المجلد/٤، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.

٦٨.محمد، مثنى ابراهيم (٢٠١٩)، التمكين الاجتماعي للمرأة في المجتمع الموصلي_ دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل.

٦٩.محمد، د. حمدان رمضان (٢٠٠٦)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحفيز المشاركة السياسية للمجامع العراقي المعاصر، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب، العدد ٣/٤٤، جامعة الموصل، العراق.

٧٠.محمد، د. حمدان رمضان (٢٠٢١)، التمكين السياسي للمرأة العراقية في ظل الظروف الراهنة، محاضرة ألقيت على طلبة ماجستير في الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.

٧١.محمود، نادية (٢٠١٣)، المشاركة السياسية للمرأة العراقية، جريدة البيان العراقية،٢٣/نوفمبر/٢٠١٣.

٧٢.محمود، رفيعة سليم (١٩٩٧)، المرأة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين للطباعة والنشر، مصر.

٧٣.مركز مساواة لدراسات المرأة (٢٠٢٠)، متاح على http://musawasyr.org

٧٤.مروان، محمد (٢٠٢٠)، تعريف تمكين المرأة، متاح على موقع / www.mawdoo3.com

٧٥.المساعدة، نورة فرج (٢٠٠٠)، النسوية فكريا واتجاهاتها، مجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد/٧١.

٧٦.مشروع تطوير القانون في العراق (٢٠٠٦)، وضع المرأة في العراق، جمعية المحامين والقضاة الامريكيين.

٧٧.مطر، ليندا (١٩٨٢)، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٧٨.مطيع، خالد (٢٠٠٤)، مفهوم التمكين، جريدة الوسط البحرينية، متاح على موقع/ www.almirkaz.com

٧٩.معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، مصر،١٩٦٠.

٨٠.المعهد العراقي ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين (٢٠١٣)، تقرير المؤتمر حول النساء القيادات في عصر التغيير، عمان، الأردن.

٨١.المفرجي، د. إحسان حميد واخرون (ب. ت)، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، بيروت، لبنان.

٨٢.مقالة عن مملكة تدمر على موقع/ www.wikipedia .org

٨٣.مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (٢٠٠٩)، مقالة منشور عن التمكين السياسي للمرأة المصرية- هل الكوتا هي الحل، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٥، متاح على الموقع الالكتروني/ www.maatpeac.org

٨٤.النابلي وابن حيان (٢٠١٢) بحث المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوثر).

٨٥.الناجي، د. مصطفى (٢٠١٩)، التمكين السياسي للمرأة- المفاهيم ومعوقات ومزايا -حالة العراق نموذجا، مجلس النواب، دائرة البحوث، قسم البحوث، لدورة النيابية/٤، السنة التشريعية /١، الفصل التشريعي/١، بغداد، العراق.

٨٦.نور، عصام (٢٠٠٦)، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

٨٧.يوسف، ازروال (٢٠١٦) التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، بحث منشور في مجلة أبحاث، المجلد الأول، العدد/١، جامعة تبسة، الجزائر.٢٠١٦.

References:

The Holy Quran

1. Al-Azzawi، Dr. Ammar Jaafar (PT)، Challenges of Empowering Women in Iraq - The Contribution of Iraqi Women to the Decision-Making Process as a Model، Department of Economic and Financial Policies and the Social Dimension، Iraq.
2. Abadi، Al-Fayrouz (2008)، the concept of empowerment، the dictionary of the ocean.
3. Abdel Ati، Yasmine Ala El-Din (2019)، The Impact of the 2014 Constitution on the Political Empowerment of Women in Egypt (2014-2018)، published by the Arab Democratic Center، Berlin، Germany.
4. Abdel-Fattah، Hasna Muhammad (2012)، The Egyptian Woman and a History of Struggle، Sons of the Nation Abroad Magazine، State Information Service، Issue 24، p. 13، 2012.
5. Abdel-Wahab، Leila (1985)، Sociology Attitudes towards Mirror Issues - The Reality of the Faithful Woman، Al-Wehda Magazine، Issue / 9، The National Council for Arab Culture، Theeb Company for Printing and Publishing.
6. Abu Bakr، Umaima and Shukri، Sherine (2002)، The Mirror and Gender: The Abolition of the Cultural and Social Discrimination System between the Sexes، 1st Edition، Dar Al Fikr Publishing، Beirut.
7. Adan، Nabila (2019)، The political empowerment of Algerian women between reality and stakes، research published in the Journal of Legal and Political Sciences، Volume 10، Issue / 1 /، University of Algiers-3 / Algeria، 2019.
8. Ahmad، Khader (2013)، The Truth about the Concept of Empowering Women، April 30، 2013، available at http://www.alukah.net
9. Akrawi، Thalmastian (1978)، Women، their role and place in the Mesopotamian Civilization، Ministry of Culture and Arts، Baghdad.

10. Al-Ahmadi، Wasim Hussam al-Din (2016)، Political Empowerment of the Arab Woman - A Comparative Study، Center for Promising Research in Social Research and Women's Studies، Riyadh، Saudi Arabia.
11. Al-Attiyah، Fawzia (1988)، Women and Development، Arab Organization for Education، Culture and Science، Publications of the Arab Organization for Literacy and Adult Education، Baghdad.
12. Al-Jaber، Dia Abdullah Abboud (2008)، The Women's Quota System in the Iraqi Parliament، research published in Al-Furat Magazine، Issue / 4، University of Karbala، Iraq.
13. Al-Mafraji، Dr. Ihssan Hamid and others (BT)، General Theory in Constitutional Law and the Constitutional Order in Iraq، Beirut، Lebanon.
14. Al-Nabili and Ibn Hayyan (2012) Research on Political Participation and Electoral Behavior for Women، Center for Arab Women for Training and Research (CAWTAR.(
15. Al-Naji، Dr. Mustafa (2019)، Women's Political Empowerment - Concepts، Obstacles and Advantages - The Case of Iraq as a Model، Parliament، Research Department، Research Department، Parliamentary Session / 4، Legislative Year / 1، Legislative Chapter / 1، Baghdad، Iraq.
16. Al-Obeidi، Bushra (2015)، Women and Rabih Al-Arab - The Status of Women in Iraqi Legislation، Al-Quds Center for Political Studies، Amman، Jordan، p. 189
17. Al-Rashidi، Zaki Rashad Asmir (2011)، Obstacles to Iraqi Women's Political Participation - Field Study in Mosul، Unpublished Master Thesis، Saint Clemens University - Iraq Branch.
18. Al-Sheikhly، Dr. Sabah Ibrahim (2016)، The Role of Iraqi Women - Their Stature Throughout History، College of Arts، University of Baghdad، available on the website / www. Iraqal.org
19. Amimer، Siham (2018/2019)، The Impact of Women's Political Empowerment on the Performance of Elected Councils - The Status of Elected Councils for the Wilayat of Bordj Bou Arererig، Master Thesis، Department of Political Science and International Relations، Faculty of Law and Political Science، University of Mohamed Boudiaf in M'sila، Algeria.
20. Antar، Nour Deen (2003)، What About Women، Al-Yamamah House، Printing and Publishing، Damascus.
21. Article about the Kingdom of Palmyra at www.wikipedia.org
22. Atef، Dina (2014)، Civil Society and Women Empowerment in Egypt، Case Study of the Association for the Advancement and Development of Women، MA، Cairo University، Faculty of Economics and Political Science، Egypt.
23. Awwad، Ashraf (2010)، European Women's Political Empowerment، MA، Cairo University، Faculty of Economics and Political Science.
24. Awwad، Ashraf (2010)، European Women's Political Empowerment، MA، Cairo University، Faculty of Economics and Political Science.

25. Awwad، Muhammad (2018)، Political Empowerment of Egyptian Women between the Constitution and Government Decisions، The Legal Agenda، available on the website / www.legal- agenda.com
26. Badi، Samia (2005)، The Mirror and Political Participation - Voting - Party Work and Parliament Work، MA thesis، University of Constantine، Algeria.
27. Badri، Belkis and others (2008)، Gender and Decision-making - Case Study of the Republic of Sudan، Ahfad University for Girls، Institute of Women، Gender and Development Studies، University Foundation for Studies، Publishing and Distribution.
28. Badri، Belqis (2004)، Women in the temporary state apparatus in Iraq and Afghanistan، Bibliotheca Alexandrina
29. Balloul، Saber (2009)، Political Empowerment of Arab Women between International Decisions and Trends and Reality، Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences، Issue / 2.
30. Bassili، Paul (BT)، Love and Marriage، Al-Ahram Commercial Printing Press for Printing and Publishing، Cairo.
31. Ben Yazza، Youssef (2009/2010)، Women's Political Empowerment and its Impact on Achieving Human Development in a Study in Light of Global Humanitarian Reports - 2003/2008، Master Thesis in Political Science، Department of Political and Administrative Organizations، University of Batna، Algeria.
32. Boudarham، Fatima (PT)، Political Participation and Political Empowerment of Women - Obstacles - Challenges and Mechanisms of Treatment in the Arab World، Master Thesis، Department of Political Science، Faculty of Law and Political Science، University of Mohamed Boudiaf Al-Messila، Algeria.
33. By Cambridge، dictionary، available link: https://dictionary.cambridge.org
34. Dujan، Bashir Bin Numan (2015)، The Evolution of the Status of Women Throughout History، Ibn Al-Islam website، available on the website / www.ibnalislam
35. E. Camussi & C. Leccardi، (2005) Stereotypes of Working Women: The power of Expectations، Information، Science Social، vol.44، No.1، p:140
36. Fahmy، Abd al-Aziz (1947)، Roman jurisprudence raised، printed at Fouad University، Egypt.
37. Habitouch، Sabah (2014/2015)، Political Empowerment of the Arab Woman and its Role in Achieving Political Development، Department of Political Science and International Relations، Faculty of Law and Political Science، University of Boudiaf in M'sila، Algeria.
38. Hamdad، Sabiha (2015-2016)، Women's Political Participation in Local Society - Oran City as a Model، PhD Thesis published، University of Oran 2، Algeria.
39. https://en.oxforddictionaries.com/definition/empowerment 55. oxford dictionaries.

40. Jandali، Abdel Nasser (2007)، Theorizing in International Relations between Interpretive Trends and Formative Theories، Dar Al-Khaldounia، Algeria.
41. Kandil، Amani (2005)، The Fourth Annual Assessment of Arab NGOs for the Year 2004، Cairo: The Arab Network for NGOs، 2005، p. 12.
42. Kathem، Thaer Rahim (2016)، Obstacles to Empowering Women in Iraqi Society - A Field Study at the University of Al-Qadisiyah، Babylon University Journal for Human Sciences، Volume / 24، Issue / 2، University of Babylon، Iraq
43. Kayal، Basma (1981)، The Evolution of Women Throughout History، Izz Al-Din Foundation for Printing and Publishing، Beirut.
44. Kazem، Dr. Shorouk (2006) Iraqi women's reluctance to participate in politics، research published in the Journal of Educational and Psychological Research، Issue Eight، University of Baghdad.
45. Khalifa، Nihad (2018)، Political Empowerment of Arab Women in Egypt - Tunisia، Arab Democratic Center، Berlin.
46. Law Development Project in Iraq (2006)، The Status of Women in Iraq، American Lawyers and Judges Association
47. Maat Foundation for Peace، Development and Human Rights (2009)، published article on the political empowerment of Egyptian women - Is the quota system the solution، dated 5/25/2009، available on the website / www.maatpeac.org
48. Mahmoud، Nadia (2013)، Iraqi Women's Political Participation، Al-Bayan Iraqi Newspaper، 23 / November / 2013.
49. Mahmoud، Rafia Selim (1997)، Women، Present Problems and Future Challenges، Dar Al-Amin for Printing and Publishing، Egypt.
50. Marawan، Muhammad (2020)، Defining Women Empowerment، available at www.mawdoo3.com
51. Matar، Linda (1982)، Women and their Role in the Arab Unity Movement، Center for Arab Unity Studies، Beirut.
52. Muhammad، Dr. Hamdan Ramadan (2006)، The Role of Civil Society Institutions in Stimulating the Political Participation of Contemporary Iraqi Councils، Research published in the Journal of Al-Rafidain Literature، Special Issue of the Third Scientific Conference of the Faculty of Arts، Issue 44/3، University of Mosul، Iraq.
53. Muhammad، Dr. Hamdan Ramadan (2007)، Weak Participation of Women in Mosul - A Field Study، Research published in Al-Rafidain Literature Journal، Issue / 48، Volume / 4، College of Arts، University of Mosul، Iraq.
54. Muhammad، Dr. Hamdan Ramadan (2021)، Political Empowerment of Iraqi Women Under the Current Conditions، a lecture given to master's students in postgraduate studies، Department of Sociology، College of Arts، University of Mosul، Iraq.
55. Muhammad، Muthanna Ibrahim (2019)، The Social Empowerment of Women in the Mosul Society - A Social Field Study in the City of Mosul، Unpublished Master Thesis، Department of Sociology، College of Arts، University of Mosul.

56. Musawah Center for Women's Studies (2020)، available at http://musawasyr.org
57. Muthanna، Hoda Muhammad (1998)، The Political Participation of Iraqi Women After 2003، Mutla'a Al-Shaab، Beirut.
58. Muti'a، Khaled (2004)، The concept of empowerment، Al-Wasat newspaper، Bahrain، available at www.almirkaz.com.
59. Nour، Essam (2006)، The Role of the Woman in Community Development، University Youth Foundation for Publishing and Distribution، Alexandria.
60. Rababaa، Ghazi (2005)، The Role of the Woman in Political Participation، Al-Mafiker Magazine، Issue / 50.
61. Rajaei، Asma Muhammad and others (2018)، Political Empowerment of Arab Women in Egypt and Tunisia، Research Studies for Democratic Programs and Systems، Arab Democratic Center، Berlin.
62. Report of the Conference on Women Leaders in an Era of Change (2013)، The Iraq Institute and the Woodrow and Pillson International Center for Researchers، Amman، Jordan.
63. Rowaida Al Maaitah Hadeel Al Maaitah and others، Arab Women and Political Development، Journal of International Women's Studies،2011، pp.1-22.
64. Saeed، Farida Ghulam (2005)، Women's Political Empowerment، dated 9/11/2005، available at www.ahewar.org
65. Serageldin، Ismail (2007)، The Mirror in an Unsafe World - Violence against Women، Facts، Pictures and Statistics، Bibliotheca Alexandrina.
66. Shalak، Hoda Khatib (2017)، The importance of the role of women in political decision-making، an article published in Asharq Al-Awsat newspaper، on 4/27/2017، available at www.Ib.boell.org
67. Shams Network for Election Monitoring (2009)، a series of reports on election monitoring in Iraq for the period 2008-2009، Reporting Committee، Report No./ 9
68. Shams Network for Election Monitoring (2013)، Elections for the Provincial Council 21 / April / 2013، for the preparation of the Reporting Committee، Report No. / 1
69. shirefa zuher، women and empowerment in the Arab world، polo to journal (juror)،2003 https://www.jstor.org
70. Shukki، Sherine (2002)، The Mirror and Gender the Abolition of Cultural and Social Discrimination between the Sexes، Dar Al-Fikr، Damascus.
71. Surah Al-Kahf، verse 48.
72. Surah Yusuf، verse 56.
73. Sweidan، Dr. Basem Karim (2018)، Politically Empowering Women in Emerging Democracies - Iraqi Women as a Model،
74. The Constitution of the Republic of Iraq for the year 1970.
75. The Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
76. The Governing Council، State Administration Law 2004، Baghdad.
77. The Help، Noura Farag (2000)، Intellectual Feminism and Its Trends، Arab Journal for the Humanities، Issue / 71.

78. The Iraq Institute and the Woodrow Wilson International Center for Researchers (2013)، Report of the Conference on Women Leaders in an Era of Change، Amman، Jordan.
79. The Lexicon of the Arabic Language، Al-Waseet Lexicon، Part 1، Egypt، 1960.
80. The Republic of Iraq، Parliament (2013)، Reasons for Voters' Reluctance to Cast Their Votes in the Provincial Elections، Research Department، Iraq.
81. United Nations (2002)، Human Development Report 2002، Creating Opportunities for Future Generations، the United Nations Development Program and the Arab Fund for Economic and Social Development.
82. United Nations (2002)، Human Development Report، Creating Opportunities for Future Generations، the United Nations Program and the Arab Fund for Economic and Social Development.
83. United Nations (2003)، Universal Declaration of Human Rights.
84. United Nations (2015)، Project to Support the Lebanese Elections، Project to Provide Technical Support to the Lebanese Parliament، Women's Quotas in the Lebanese Elections، prepared by the United Nations Development Program.
85. United Nations Development Program (1996)، United Nations Handbook on Minorities، Book No. 11.
86. Youssef، Azroual (2016) Women's political empowerment from political reforms - a reading of development indicators and the indications of practice، research published in Research Journal، Volume One، Issue / 1، University of Tebessa، Algeria، 2016.